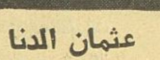


بيروت ● الاثنين ١٦ — ٣ — ١٩٧٠ ● العدد ٥٠٦ ● السنة الحادية عشرة ● الثمن ٢٥ قرشا لبنانيا ● AL- HOURRIA- No 506 ● 16-3-1970 ● BEYROUTH

قضايا لبنانية

مهزلة المقاصد


عثمان الدنا



كمال جنبلاط


صائب سلام

الاقطاع السياسي والديني والوجهاء الجدد والاجهزة

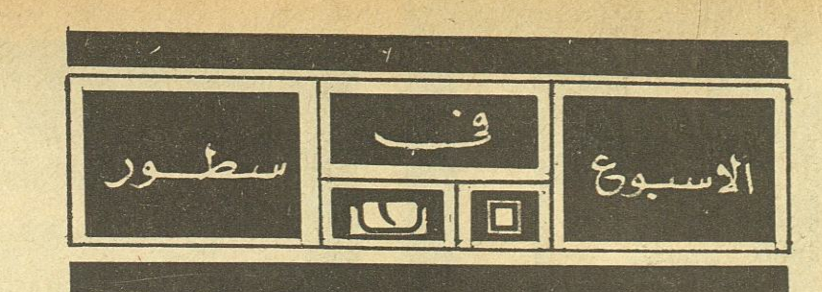
ما الذي يدفع هذا العالم الى الظهور؟

الجنوب

الاعتداءات فالنزوح، والسؤال هو نفسه: ما العمل؟

مصلحة الكهرباء

النقابة الانتهازية ومخططات الادارة ومواقف السلطة..



الشريط الاسبوعي :

عمليات الجبهة الشعبية الديمقراطية

أصدرت الجبهة الشعبية الديمقراطية البيانات العسكرية التالية بعملياتها داخل الارض المحتلة ..

بيان رقم ٢٦١

١ — قامت احدى مجموعاتنا المقاتلة بوضع عبوات ناسفة في مستودع للادوات الزراعية في مستعمرة نهاريا في الجليل الاعلى ، وفي الساعة الواحدة من مساء يوم ٢٨—٢—٧٠ ، انفجرت العبوات الناسفة ، مما أدى الى تدمير المستودع واشعال النار فيه وتدمير جرار زراعي .

وعادت قواتنا الى قواعدها سالمة .

٢ — قامت احدى مجموعاتنا المقاتلة بنصب كمين لدوريات العدو على الطريق المؤدي الى الفجر ، وفي تمام الساعة السابعة من مساء يوم ١—٣—٧٠ ، قدمت احدى دوريات العدو المحمولة في آلية ففاجأها ثوارنا بالقذائف الصاروخية والقنابل اليدوية والرشاشات مما ادى الى تدمير الآلية تدميرا تاما وقتل وجرح معظم افراد الدورية .

بيان رقم ٢٦٢

١ — في تمام الساعة الخامسة والنصف من صباح ٥—٣—٧٠ ، قامت وحدة الصواريخ المتوسطة بقصف مركز وشديد لتجمعات العدو بالقرب من تلة موسى بالغور الشمالي ، وقد نتج عن ذلك :

١ — تدمير احدى آليات العدو وشوهدت والنار مشتعلة بها .

٢ — قتل وجرح عدد من جنود العدو .

هذا وقد شاهدت العملية الصحفية الايطالية « سوزان » التي تقوم الان بزيارة لقواعد الجبهة .

٢ — قامت احدى مجموعاتنا المقاتلة صباح يوم ٥—٣—٧٠ ، بنصب كمين لدوريات العدو على الطريق الترابي الواصل بين الباقورة وتلة موسى بالغور الشمالي وفي تمام الساعة السابعة صباحا قدمت للمنطقة احدى دوريات العدو الراجلة فانقض عليها مقاتلونا بمدافعهم الرشاشة والقنابل اليدوية مما أدى الى قتل وجرح ثلاثة من جنود العدو .

وعلى الفور قام العدو بفتح نيران مدفعية الهاون والرشاشات الثقيلة لكن مجموعات الحماية قامت بالرد عليها مما مكن مجموعاتنا من الانسحاب حاملة معها اثنين من رفاقنا اصيبا بجراح .

بيان رقم ٢٦٣

في تمام الساعة السادسة والنصف من يوم ٦—٣—٧٠ ، صباحا ، قامت احدى مجموعاتنا المقاتلة بنصب كمين لدوريات العدو الراجلة على الطريق الترابي شرقي مستعمرة جيشر وشمالي نقطة مراقبة الزنبقية ، وعند مرور دورية العدو فاجأها مقاتلونا بالاسلحة الرشاشة المتوسطة والقنابل اليدوية مما ادى الى قتل ثلاث من جنود العدو وقد شوهدت سيارات الاسعاف تهرع الى مكان الحادث وتخلي الاصابات ، وعلى الاثر فتح العدو النار على المجموعة من مختلف الاسلحة الرشاشة والمدفعية الثقيلة ولكن مجموعات الحماية تصدت لها ، مما مكن ثوارنا من الانسحاب بسلام .

هذا ، وقد رافق العملية الصحفي الايطالي فولفيو كريمالدي ، وهو مراسل لثلاث صحف ايطالية تقدمية ، هي « بايزي سيرا » ، « ذي نويزيد » و « استرولايبو » .

بيان رقم ٢٦٤

١ — تحركت عدة مجموعات من قواتنا بناء على الاوامر الصادرة اليها باتجاه مستعمرة شومرة « تربيخة الفلسطينية » الواقعة بالجليل الغربي على الطريق الرئيسي بين سعسع ونهاريا .

وفي تمام الساعة التاسعة من مساء ٦—٧—٧٠ تركزت مجموعاتنا في مواجهة الاماكن المحددة لها ، وفي تمام العاشرة تحركت مجموعتان للهندسة في محاولة لابطال مفعول شبكات الالغام والاجهزة الدفاعية الالكترونية والاستيلاء عليها والمزروعة على امتداد المستعمرة من الجهتين الشرقية والشرقية الجنوبية ، الا أن العدو قد تنبه لمحاولة ثوارنا وصب نيرانه بغزارة عليهم ، مما دفع مجموعات الهندسة الى تفجير هذه الشبكات والاجهزة بواسطة الطوربيدات الناسفة حيث تم نسف أكثر من ثلاثين مترا منها ودفع مجموعات الاقتحام بعد ذلك فورا الى التقدم باتجاه اهدافها مستخدمة في هجومها الصواريخ والقنابل اليدوية والرشاشات المختلفة والعبوات الناسفة شديدة الانفجار مستهدفين في هجومهم جميع المنشآت الاساسية والحيوية في المستعمرة المكونة من مركز البوليس والمحول الكهربائي وخزان المياه وقد تمكنت هذه المجموعات من الوصول الى اهدافها وتنفيذ المهام الموكلة اليها بالرغم من محاولات العدو الفاشلة لصد هذا الهجوم مما أدى الى اصابة هذه المنشآت اصابات مباشرة .

٢ — وعلى اثر هذا الهجوم حاول العدو القيام بحركة التفاف حول ثوارنا لقطع الطريق على انسحابهم مستقدما نجداته من مستعمرة ادمث وايلون ، لكن مجموعات العزل والاسناد تصدت لهذه النجدات وتمكنت من وقف تقدم هذه النجدات بعد أن كبدته خسائر جسيمة بالارواح ودمرت له آليتين الاولى نصف مجنزرة والثانية لاندروفر مما اتاح الفرصة لمجموعاتنا السابقة — مجموعات الاقتحام والهندسة من العودة حاملين معهم ستة جرحى اثنان منهم قادة الهجوم .

٣ — وبعد فشل محاولات العدو بتطويق قواتنا بواسطة نجداته تدخلت ثلاث طائرات عمودية لمنع انسحاب رفاقنا وممهدة الطريق أمام مشاة العدو التي بدأت تجمع فلولها وتتقدم باتجاه رفاقنا اثناء انسحابهم الا أن العدو عاد فأبطل نشاط مشاته وبدأ بتنوير المنطقة وقصفها بمدافع الهاون الثقيلة ومختلف أنواع الرشاشات وبالطائرات التي بدأت بتمشيط المنطقة برشاشاتها ثم قامت بانزال كمائن لها خلف قواتنا لكن قوات الحماية التابعة لمجموعاتنا تصدت لها وأفشلت كافة محاولات العدو لتطويق قواتنا التي تمكنت من الانسحاب حاملة ابطالنا الجرحى .

وقد كانت خسائر العدو الاجمالية في هذا الهجوم كما يلي :

١ — نسف ثلاثين مترا من تحصينات العدو الاساسية في المنطقة مع شبكة ألغام الكترونية .

٢ — تدمير جزء كبير من المبنى الرئيسي للبوليس في المنطقة والمؤلف من أربعة طوابق .

٣ — نسف المحول الكهربائي الاساسي للمنطقة والمحول الفرعي للمستعمرة ذاتها ، وخزان المياه فيها .

٤ — تدمير سيارة نصف مجنزرة وسيارة لاندروفر .

٥ — تدمير رشاشين ٥٠٠ .

٦ — قتل وجرح اكثر من ثلاثين جنديا وضابطا للعدو .

أما خسائرنا فقد كانت ستة جرحى اثنان منهم من قادة الهجوم جراحهم متوسطة .

هذا وقد اعترف العدو بالحادث وببعض خسائره فيه .

بيان رقم ٢٦٥

١ — في تمام الساعة السابعة والنصف من مساء ٦—٣ قامت وحدة الهاون الثقيلة التابعة للجبهة بقصف مركز وشديد على معسكر شويعر استهدف المنشآت الحيوية في المعسكر وخاصة تجمع الدبابات على طرفي المعسكر ، وقد أصابت القذائف أهدافها اصابات مباشرة ، واشتعلت النيران بالمعسكر لمدة من الوقت حيث اطفأت منه وهرعت سيارات الاسعاف تجاه المعسكر لحمل المصابين ، وفي نفس الوقت اشتبكت مجموعة اخرى متقدمة مع كمين متقدم للعدو أمام المعسكر بالمدافع الرشاشة والقذائف الصاروخية واستمر الاشتباك مدة ساعة ثم عادت قواتنا الى قواعدها سالمة .

٢ — في تمام الساعة السادسة من صباح يوم ٧—٣ قامت مجموعة من قواتنا بنصب كمين لقوات العدو على الطريق المؤدية الى مراقبة الخطيب وفي تمام الساعة السادسة من صباح يوم ٧—٣—٧٠ قدمت للمنطقة دورية هندسية مكونة من ستة افراد ففاجأها ثوارنا بنيران الاسلحة الاوتوماتيكية المختلفة ، وقد قتل اثنان من افراد الدورية .

وبعد ساعة قدمت دورية اخرى مكونة من أربعة افراد وعادت قواتنا للاشتباك معها بعد ايقاعها في الكمين حيث تم قتل اثنين من أفرادها وجرح الاخرين . وعلى اثر ذلك قدمت للمنطقة عدة آليات للعدو معززة بطائرة هليكوبتر في محاولة لتطويق قواتنا ، لكن مجموعات الحماية تصدت لها ودام الاشتباك معها لمدة ساعتين عاد بعدها مقاتلونا الى قواعدهم حاملين معهم اثنان من مقاتلينا اصيبا بجراح خفيفة .

بيان رقم ٢٦٦

١ — قامت مجموعة الهاون الثقيلة في الساعة الثامنة وعشرين دقيقة من صباح يوم ٩—٣—١٩٧٠ ، بالاشتراك مع وحدات الصواريخ والرشاشات الثقيلة بمهاجمة تجمع للعدو مكون من حوالي ٥٠ ضابطا وجنديا كان يقوم باشادة تحصينات عسكرية جنوب مراقبة الرقة بـ ٥٠٠ حتى منطقة الخطيب في الغور الاوسط وقد تمكنت قواتنا في هذا الهجوم من قتل وجرح ما لا يقل عن ١٥ جنديا وضابطا من قوات العدو وتم تدمير تحصيناته التي كان يقيمها ومنعه من الاستمرار في ذلك .

وفي نفس الوقت من صباح يوم ٩—٣—١٩٧٠ كانت مجموعة اخرى من وحدات الهاون والرشاشات الثقيلة تقصف محطة للوقود تقع شمالي مراقبة الرقة حيث تم اشعال النيران في المحطة والمباني التي حولها واصابة عدد من أفراد العدو حيث شوهدت سيارات الاسعاف تهرع للمنطقة .

بيان رقم ٢٦٧

١ — في تمام الساعة الثامنة الا عشر دقائق من صباح يوم ٩—٣—١٩٧٠ قامت احدى مجموعاتنا المقاتلة بنصب كمين لدوريات العدو في منطقة الخطيب بالغور الشمالي وعند قدوم دورية هندسة للعدو مؤلفة من أربعة جنود كانت تقوم بمسح الطريق فاجأها ثوارنا بالرشاشات المتوسطة والخفيفة مما أدى الى مقتل جندي واحد واصابة اثنين وفرار الرابع .

٢ — وفي الساعة الخامسة من صباح اليوم نفسه ٩—٣—١٩٧٠ قامت مجموعة اخرى من قواتنا بنصب كمين لدوريات العدو الراجلة في منطقة زور الشامخ بالغور الشمالي وعند قدوم الدورية فاجأها ثوارنا بالرشاشات الخفيفة والمتوسطة مما أدى الى قتل وجرح أربعة من أفراد الدورية .

٣ — وفي تمام الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ٨—٣—١٩٧٠ ، قام احد افراد مجموعة قناصة تابعة للجبهة باطلاق النار على احد جنود العدو جنوب شرق تلة موسى فأرداه قتيلا وعلى اثر ذلك حاولت طائرة هليكوبتر مهاجمة المجموعة لكن نيران ثوارنا الغزيرة اضطرت هذه الطائرة للفرار .

بيان رقم ٢٦٨

١ — قامت احدى مجموعاتنا المقاتلة بتاريخ ١١—٣—١٩٧٠ بنصب كمين لدوريات العدو في منطقة زور عبد الله بالغور الشمالي ، وفي تمام الساعة الثامنة صباحا قدمت للمنطقة دورية راجلة للعدو ففاجأها ثوارنا بالرشاشات المتوسطة والخفيفة وعلى الاثر فتح العدو النيران على قواتنا مستخدما الرشاشات الثقيلة والمدفعية ، الا أن مجموعات الاسناد ردت على النار بالمثل ، وقد دام الاشتباك ٤٥ دقيقة ونتج عن ذلك قتل وجرح ٧ من جنود العدو ، وقد شوهدت سيارات الاسعاف تهرع الى مكان الحادث ، وعادت قواتنا الى قواعدها سالمة .

٢ — في تمام الساعة الثانية عشرة والنصف من يوم ١٠—٢ أطلق احد قناصتنا النار على احد جنود العدو في مراقبة التركمانية فأرداه قتيلا وقد شوهدت سيارة للاسعاف تهرع الى مكان الحادث وتخلي الاصابة ، وعلى اثر ذلك اطلق احد ثوارنا النار مرة ثانية على سائق السيارة العسكرية المرافقة لسيارة الاسعاف فأرداه قتيلا مما أدى الى تدهور السيارة ، وعادت مجموعتنا الى قواعدها سالمة .

الحرية

صاحب الامتياز: محسن ابراهيم — المدير المسؤول: حسن فخر — مدير الادارة: ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير: شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب منطقة العاملية — محلة رأس النبع — بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت — لبنان

بيان من « الحرية »

تعلن هذه الادارة أنها أضاعت حقيبة تحتوي على مجموعة من ايصالات الاشتراك ، و « الحرية » تتمنى ممن يجدها أو يعثر عليها أن يتصل بالادارة وله الشكر .

وحرصا على عدم استغلال هذه الايصالات فان « الحرية » ترجو مشتركيها الاعزاء عدم دفع أي مبلغ اشتراك الا للموظف المختص السيد محمد عيد الذي يحمل تفويضا رسميا من هذه الادارة .

حول حادث المكلس الدامي

السلطة تفتح النار على نازحي الجنوب فيسقط عدة قتلى (بينهم طفلين) وجرحى

• جريمة بشعة ترتكبها السلطة ضد ضحايا العدوان الاسرائيلي المشردين •

كان تجمع الاحزاب التقدمية قد كشف في بيان له الاربعاء الماضي الحدث الدامي في المكلس حيث قامت السلطة بهدم مساكن نازحي الجنوب بعد اشتباك اطلقت فيه قوى الامن النار على الاهالي الذين كانوا يحاولون التمسك بمنازلهم .

وبالرغم من « استغلال » الحادث في الصراعات الداخلية القائمة بين اطراف الحكم و « تطوع » البعض من السياسيين باثارة الموضوع ، فان الحادث يبقى بحد ذاته ، تعبيرا جديدا عن جوهر سياسة السلطة تجاه الجماهير وجماهير الجنوب خاصة .

وقد تبين اخيرا ان عدد القتلى قد وصل الى ٨ ، وأن طفلين قد وجدا تحت الانقاض . وكان تجمع الاحزاب والفئات التقدمية قد اصدر البيان التالي عن الحادث فور وقوعه .

مرة اخرى تكشف السلطة عن حقيقتها ، فبدلا من ان توجه الرصاص الى العدو الاسرائيلي الطامع بالجنوب ، فانها توجهه الى اهالي قرى الجنوب الذين اضطروا للنزوح من قراهم بعد تزايد الاعتداءات الاسرائيلية عليهم ، فقد تركتهم السلطة عزلا من السلاح وتركت اسرائيل تقوم باعتداءاتها دون أن تجد أية مقاومة .

وهكذا وجد اهالي قرى الجنوب ، الذين اضطروا للنزوح ، انفسهم بين نارين : نار اسرائيل على قراهم ، ونار الدولة على مساكنهم الشعبية ..

فقد بنى بعض نازحي القرى الامامية : عيترون ، مارون ، كفركلا ، حوالي ٣٠٠ مسكن شعبي في منطقة تل الزعتر — المكلس كانت مأوى للنساء والاطفال بينما بقى القسم الاكبر من الرجال في قراهم .

ومنذ فترة صدر قرار من السلطة بهدم هذه المساكن لانها مبنية على ارض الدولة . وراجع وفد من الاهالي المسؤولين طالبين التراجع عن هذا القرار الذي سيجعلهم مشردين وطالبوا الدولة أن تحدد موقفا واضحا من قضيتهم او ان تسلحهم ليرجعوا الى قراهم او ان تتركهم في المساكن التي بنوها .

وكان جواب المسؤولين :

« ان الذين نزحوا من اهالي الجنوب جبناء لانهم هربوا من قذفات بسيطة اخترقت سقوف منازلهم بضعة سنتيمترات » !!

وامام هذا الجواب الذي سمعه الوفد من المسؤولين ، كان اصرار الاهالي على التمسك بمساكنهم مهما كان الثمن لانهم لا يريدون لاطفالهم ونسائهم ان يتشردوا في الشوارع ..

ويوم الثلاثاء في ١٠ — ٣ — ١٩٧٠ نفذت السلطة قرارها ، فقد هاجمت منطقة المساكن الشعبية ، اعداد كبيرة من قوى الامن قدرت بحوالي مئتي دركي بملابس الميدان تواكبهم ١٥ مصفحة وعدد من الجرافات لهدم المنازل .

وابتدأ الهجوم الساعة الثامنة صباحا . وقد قاوم الاهالي هذا الهجوم المسلح من السلطة لهدم منازلهم بالحجارة والعصي بينما كانت قوى الامن تطلق النار عليهم .. مما ادى الى سقوط قتيل هو يوسف حسين يونس وعشرات الجرحى . وبعد اطلاق النار بدأت الجرافات عملها في هدم المساكن ، بينما كانت قوى الامن تضع الاهالي من نساء وأطفال في شاحنات تذهب بهم الى جهات غير معروفة ، هذا بالنسبة للنساء والاطفال أما الرجال فكان نصيبهم الضرب والاعتقال ..

وهدمت الجرافات خلال ساعات نصف المنازل فوق اثاثها ..

ذلك ما قدمته السلطة لاهالي الجنوب أمام ما يواجههم من أخطار الاعتداءات الاسرائيلية واطماع اسرائيل التوسعية في أرضهم .. قدمت لهم مزيدا من القمع ، ومزيدا من التشريد ومزيدا من الظلم والاستغلال .. قدمت لهم تقاعسها عن الدفاع عن أرضهم وقدمت لهم هدم مساكنهم كي يتشردوا أو يرجعوا الى قراهم عزلا من السلاح ليواجهوا نيران العدو بصدورهم .

تجمع الاحزاب والفئات التقدمية

جريمة بشعة ترتكبها السلطة ضد ضحايا العدوان الاسرائيلي المشردين

هذا وقد أصدرت لجنة « الدفاع عن المساكن الشعبية والنازحين من قرى الحدود » بيانا بذلك جاء فيه :

« يا جماهير الشعب ،

هل عاد التتار من جديد أم قامت اسرائيل بعدوان ؟

ان كل من شاهد صبيحة هذا اليوم «الثلاثاء» هجوم قوى السلطة بأعداد كبيرة تدعمها المصفحات المزودة بالمدافع على المساكن الشعبية في منطقة الدكوانة — تل الزعتر — متقدمة بطوابير مطلقة رصاص مدافعها الرشاشة على النساء والاطفال والشيوخ . هؤلاء الذين اضطرتهم اعتداءات اسرائيل المتكررة على قراهم وعجز وخيانة النظام اللبناني العميل بجميع مؤسساته عن الدفاع عنهم وحمايتهم من الاعتداءات الاسرائيلية .

كل هذا اضطرهم الى النزوح وبناء بعض البيوت لسكنهم تقيهم التشرد والبرد ، ولكن هذا العمل لم يرق للنظام ورجاله » .

وأضاف البيان :

« وبدأت حملة وحشية ندر أن سمعنا بمثلها حتى داخل الارض المحتلة .. وكانت حصيلة هذا الهجوم الوحشي سقوط عدد من القتلى وعشرات الجرحى من النساء والاطفال برصاص السلطة كما أن عشرات البيوت قد هدمتها الجرارات بما تحتويه من اثاث .

يا أبناء شعبنا ،

هذا ما جرى صباح اليوم حيث لا تزال عشرات العائلات دون مأوى تحت هذا المطر الغزير ، وحياة مئات الاطفال مهددة بالموت .

اننا نهيب بكم يا ابناء شعبنا اللبناني أن ترفعوا الصوت عاليا ضد هذه الهمجية الفاشية . اننا نهيب بكم أن تعلنوا تأييدكم لابناء شعبكم الذين أرغمهم العدوان على النزوح وجاء النظام يكمل على حياتهم برصاصه الجبان الذي ما سدد يوما الا الى صدوركم » .

لجنة الدفاع عن المساكن الشعبية والنازحين من قرى الحدود

العراق

الاتفاق مع الحركة الكردية خطوة ايجابية على طريق حل القضية حلا ديمقراطيا

اعتبر الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الحكم العراقي والحركة الكردية خطوة ايجابية هامة لايقاف الاقتتال الذي دام اكثر من عشر سنوات .

وقد تضمن الاتفاق عدة نقاط ، من أهمها الاعتراف بـ « وجود قوميتين عربية وكردية ضمن الوحدة العراقية » .. وحق الاكراد في المشاركة في الحكم وعدم التمييز بين الكردي وغيره في الدولة والادارات وقيادات الجيش ، وضرورة العمل على تحقيق ذلك بنسبة عادلة . ونص الاتفاق كذلك على ضرورة أن يكون الموظفون في الوحدات الادارية الشمالية من الاكراد أو ممن يحسنون اللغة الكردية . واقر الاتفاق مساهمة الاكراد في السلطة التشريعية حسب نسبتهم بين السكان .

ان أي تقدمي لا بد أن يرحب بانهاء الاقتتال الذي كان دائرا ، وان يرحب بالاتفاق كخطوة ايجابية هامة على طريق حل القضية الكردية حلا ديمقراطيا .

ان المبادىء والاسس التي تضمنها البيان تشكل اطارا صالحا لتحرك عربي — كردي مشترك نحو تعزيز الوحدة الوطنية العراقية على قاعدة الاعتراف بكافة الحقوق القومية بعيدا عن النزعات الشوفينية ، واساليب الاضطهاد القومي .

ان مسيرة التنفيذ لهذا الاتفاق سوف تكون مرتبطة باسهام كل القوى الوطنية الديمقراطية في بناء أوضاع تكسب الحل الديمقراطي للقضية الكردية رسوخه ومضمونه الصحيح والكامل ..

السعودية

بيان من اللجنة التحضيرية للتضامن مع المعتقلين والسجناء السياسيين في الجزيرة العربية (السعودية) حول نظام العمل الجديد

صدر مؤخرا في السعودية نظام العمل الجديد ..

ان الجزيرة العربية « السعودية » منذ قيام حكم الاسرة السعودية فيها في أوائل القرن التاسع عشر حتى أيامنا هذه تحكم حكما فرديا مطلقا ، فلم تعرف الجزيرة العربية عبر تاريخ حكم السعود شكلا من أشكال الحكم الدستوري ولم يسمح للشعب بممارسة أبسط مظاهر الحريات الاساسية ، بل حكم الشعب ولا يزال ، حكما استبداديا ، مرتكزاته الاساسية الحديد والنار ، وكبت تطلعات الجماهير نحو حياة ديمقراطية دستورية ، واذا ما تململ الشعب ثائرا على حكامه رافضا قيوده حز السيف المصلت « الرقاب » وردد الحكام « اخذناها بالسيف » وهم يعنون بهذا أنهم فتحوا البلاد عنوة بالسيف وأخذوا الناس بحده ولهذا فهم يحكمون — العباد والبلاد — بالسيف دون غيره ، ومن يعارض فمصيره السجن والاعتقال والنفي والحرمان — وربما الموت — ، اما بحد السيف أو في اقبية التعذيب المخيفة المنتشرة في طول البلاد وعرضها .

وتمشيا مع تقاليد الحكم الديكتاتوري بالسعودية بحرمان مختلف طبقات الشعب وفئاته الاجتماعية من ممارسة أبسط مظاهر الحياة الديمقراطية فقد حظر على الطبقة العاملة تكوين النقابات العمالية والمهنية ، كما حظر على بقية الطبقات وفئات مجتمع الجزيرة العربية الانتظام بأحزاب سياسية ومنظمات اجتماعية ، وفئة واحدة فقط هي التي سمح لها بمزاولة أوسع النشاطات هي فئة رجال الدين ، وما سمي بـ « هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر » . وتتلخص مهامها في تنفيذ أوامر السلطة ومفهومها في المعروف هو أن يخضع الناس لطبيعة الحكم ومفاهيمه الرجعية البدائية ، والمنكر في مفهومها هو التطلع نحو حياة ديمقراطية دستورية ، حيث تتاح الفرصة للشعب للمشاركة في حكم نفسه بنفسه ....

وأضاف البيان :

ان الحكومة السعودية ، جريا على عادتها في تضليل الرأي العام داخل الجزيرة العربية وخارجها ، اخذت تصدر في السنوات الاخيرة بعض الانظمة اعتقادا منها بأن هذه الانظمة تخفي طبيعة حكمها الفردي وتضفي الشرعية على وجودها كأسرة حاكمة .

فقد صدر على سبيل المثال لا الحصر ، نظام جديد للموظفين لم يسد الثغرات التي وجدت في النظام القديم .. وكذلك الحال مع نظام العمل الجديد موضوع بياننا ، وكل الانظمة بالسعودية لا تصدر لخدمة مصالح الشعب ، وانما تصدر لتوطيد حكم الاسرة وخدمة مصالحها الطبقية .

وانتهى البيان الى القول :

« ان الطبقة العاملة في الجزيرة العربية حرمت حتى الان من ممارسة أبسط حقوقها الديمقراطية والنقابية وذلك بسبب سياسة الحكم القبلي الرجعي بالسعودية وبسبب سياسة الاحتكارات الاميركية التي تقاوم تطلعات الجماهير الكادحة نحو التطور على مختلف مستوياته .

ان اللجنة التحضيرية للتضامن مع المعتقلين والسجناء السياسيين في الجزيرة العربية « السعودية » ستضع كراسا شاملا حول نظام العمل الجديد تسلط فيه الاضواء على طبيعة هذا النظام وأهدافه الاساسية ..



١ مهزلة المقاصد

الاقطاع السياسي والديني والوجهاء الجدد والاجهزة ما الذي يدفع هذا العالم الى الظهور؟!

كل هؤلاء الاشخاص الذين أطلقوا العنان لهواجسهم ومكنوناتهم ، كانوا وكأنهم على سرير المحلل النفسي يخرجون كل ما انطوت عليه سرائرهم ، في شكل تداعيات طويلة ونبوءات دموية ، تتخللها انتفاضات عصبية . من زمن ونحن لم نشهد عرضا لمعارك بهذا الحجم ، تشترك فيها كل ألوان السلاح المعروفة بيننا ، من التشدق بعلم امي ، ولجوء الى مرافعات قانونية يدعمها السلاح ، وخوض في العروبة والاسلام يصل الى ناصر والقاهرة وفاروق المقدم .

لم نشهد معركة دخلها هذا العدد من الناس ، ونزل فيها هذا الرقم من الكرامات ، واستقطبت قضايا بهذه السعة ، فكأن المنطقة الغربية من بيروت تفتح فاها وتتقيأ عالمها الداخلي دفعة واحدة .

وهكذا عبر أيام قليلة مجنونة دخلت قوى شملت عالم المنطقة كله ، وكانت تتزايد من كلا الطرفين . حتى بلغ الظن أن الصدام لا بد واقع ، وان دماء كثيرة ستراق ، لكن نقطة دم واحدة لم تسفك ، وبقي كل فريق على حدة يتابع استعراضاته في الهواء الطلق ، ذلك ان ما حدث كان رعشة حياة مفاجئة لسعت قوى راكدة موات ، وشرارة مصطنعة سقطت على جليد . فما رأيناه كان استعادة صاعقة من عالم قديم لذكريات شبابه المنتهي ، غير أن ذلك لا يعني أكثر من اننا شهدنا احد استعراضات العالم القديم الاخيرة ، فالشرارة الحقيقية تنطلق من تشرين .

يوم الاحد ٨ اذار احتدمت المعركة ، فلنراقبها وهي في توترها . مجلس الوزراء يجتمع بدعوة من رئيس الجمهورية ويقرر تأجيل انتخابات جمعية المقاصد ، ويتخذ جنبلاط موقفا اخر من المسألة فيثور الخلاف بينه وبين الدنا الذي يهدد بان هذا سيؤدي الى حوادث لا تحمد عقباها ، فالسلاح في متناول الايدي والشباب يهددون باحتلال مركز الاقتراع (المحرر الاثنين ٩) ، (كم كانت وداعة هؤلاء بالغة في الماضي حينما كانوا يرسلون دعواتهم الدائمة لحجب الدماء في تشرين) . الى جانب أن الدنا بوصفه وزيرا للانباء يرفض اذاعة بيان لوزير الداخلية ، فلكل اقطاعته في النهاية . ثم يتداعى الدنا والعويني للاجتماع في بيت البربير (وجاهة الحي بكاملها) ويخرج المجتمعون ببيان ويندددون بالمؤامرة التي دبرت في ليل وبالانتخابات التي هي « مهزلة تشكل اعتداء صارخا على كرامة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء بالاضافة الى انها تشكل اعتداء على كرامة المسلمين ممثلين بمقام الافتاء » ، كرامات بلا حصر ولا عدد ، والمسألة في النهاية مسألة كرامات ! وصرح الدنا « باننا نعرف كيف ننتزع حقنا ونفرض هيبة المسلمين ولكننا أخذنا كلام الحكومة على أنه نهائي فاعطينا الاوامر الى مناصرينا بملازمة بيوتهم » ، أحرجوه فأخرجوه ، وما خاب من طلبحقه بقوةالذراع . وتعلق « المحرر » :



من اجتماعات دار الافتاء

صائب سلام مع مجلس ادارته



كمال جنبلاط

« ان الفئة الثانية لم تشارك في الانتخابات تقيدا منها بقرار مجلس الوزراء » ، انضباط مثالي حقا ! واعتبر اجتماع اسلامي اخر عقد في دار الافتاء أن ما « تم وجرى ... اهانة موجهة الى المسلمين جميعا » وتعالى النعي علىجنبلاط فصرح بأنمنتقديه« اخطأوا السبيل، لقد عززوا وضع سلام شعبيا وزادوه قوة » . هنا يحدد جنبلاط منذ البداية من المنتصر في المعركة . ولكن هل سيخرج سلام وحده منتصرا أم سيجني وزير الداخلية معه ثمرة هذا النصر ، هذا اذا انتهت المعركة بانتصار ما ..

في اليوم الثاني تستمر الموقعة، فتمتلىء دار الفتوى بالذين ثارت غيرتهم على الاسلام والمسلمين . ويظهر هؤلاء في الصور التي نشرتها الصحف بين حملة البنادق وشباب الاحياء . حتى هنا صار للاحياء المكان الاسمى، فالاخبار تتحدث عن غضبة الاحياء، والفكر فكر احياء ، وكل يتكلم من حيه ، وحين تركزت المسألة في بؤرة محددة صار في الامكان أن تتسع حلقاتها ودوائرها . فاذا بالاحياء تقذف بما في احشائها دفعة واحدة ، اشخاصا وأفكارا . واذا بقاطني الاحياء الاخرىيشاركون في المسألة ، كل على قدر قرباه من الحي « صاحب القضية » ، فكل يتكلم من حيه ومن موقعه في هذا الحي ، كما سبق أن أشرنا . وهكذا دخل شبان الاحياء مراتب وطبقات . ودخلت معهم العروبة والأسلام والوطنية،وتلك لا يكف شبان الاحياء عن اللهج بها ، فهم عروبيون وطنيون بالسليقة والفطرة . ثم تداعى ابناء الاحياء الاخرى الى الاسهام في النزال لكن بحذر الغريبوابن العشيرة المختلفة ، فوجد في البداية منفذ للشيخ محمد ابو شقرا للدخول في غمراتها ، ربما ليمسح غلطة سلفت لابن عشيرته حين عن لهذا أن يدخل حكما في نزاع نشب بين ابناء العشيرة الواحدة فكانت النتيجة أن سقط بين المتنازعين . وتتسع اصداء المعركة وربما افاقها ، فنحن ازاء احياء لها مطلاتعلى العالم كله .

وهكذا ينتهز الرئيس حلو فرصة اجتماعه بالسفير المصري « ليتبادل واياه الرأي حول الامكانات المتوافرة لدى القاهرة للقيام بوساطة لتسوية نزاع المقاصد » لان « ناصر — كما تذكر « النهار » عدد الثلاثاء — وحده يستطيع انهاء النزاع » .

ويسعى بعض اطراف الطائفة الشيعية الى التدخل ، وهؤلاء كانت لهم مهزلتهم الصغيرة قبل ايام . غير أن فريقا منهم يخشى أن يطل نواب الطائفة على المسألة من جانب غير مناسب ، فيثيرون مسألة المكلس . وقد خاب ظن الفريق، فنواب الشيعةأرفع من أنيصدعوا الناس بهمومهم الخاصة .

واذ بلغت المسألة هذا الحد ، وصار لها منافذ تطل على اطراف الدنيا كلها ، صار للكلام صداه ووزنه وامتداده . واذ ذاكدخلت القضية في طور اخر ، هو طور الاهاجي ، فانقض كل على خصمه يوسعه شتما ويعدد مثالبه ، وبدأت الكتلة الاصلاحية بفتح ملف صادق جلال العظم . أما صائب سلام فوزع انتقاداته نزولا من رئيس الجمهورية حتى خصومه المباشرين ، ولم يذكر « الخصم المستتر » ، ربما لانه يخاطب جمهورا من الحي يثير غرائزه ذكر هذا الخصم . وهكذا ذكر صائب سلام أن الدنا « من الذين يدخلون الحكم من اجل منافعهم ويستغلونه ضد مصالح المسلمين » . فرغم أن صائب سلام يواجه المفتي ، لا يخجل مطلقا من أن يلبس عمامة كبيرة ، وهو يذكر أن رئيس الجمهوريةلبى دعوته لمجلس الوزراء « على تلك الطلقات المتقطعة من الرصاص التي أسمعه اياها الوزير عثمان الدنا على التلفون عندما كان حوله بضعة اشخاص يوحي اليهم باطلاق الرصاص ويقول للرئيس: اسمع.. اسمع..» ولا بد أننا لاحظنا في هذا النص الطويل مبلغ حرص صائب سلام على أن يبين قلة عدد المسلحين في صفوف خصومه ، ليس هذا فحسب ، بل هو يصر أيضا على تقطع طلقاتهم . أما عثمان الدنا فذكر الناسبنزاهته وبالغ في ذلك كثيرا ، ثم انثنى على خصمه فذكره بحوادث ليس أقلها حادثة أراضي الغدير . أما كمال جنبلاط فاحتفظ هنيهة بأعصابه وبقي متمسكا بدور العالم الذي لا يسف ، حتى عيل صبره في النهاية فانفجر بمرافعة غاضبة ، لهج فيها بذكر أمجاده هو الاخر ،و لم يفته اثناء ذلك أن يحدثنا عنشيوع ذكره بين أطراف الوطن العربي . على أنه — وهذا بقية القول ومنتهاه — فجر قنبلة في وجه الذين دفعوه الى هذا المازق « والذين كانوا يخططون ، وضمير الغائب معروف تشير اليه جميع الاصابع ، لاحداث فتنة رهيبة بين سكان احياء المنطقة الغربية يشركون وزارة الداخلية فيها ..... هذه الفتنة التي يجب أن تسبق وفق رأيهم معركة الرئاسة » . وهكذا تلهى كل من المتخاصمين بابن حيه العدو ، واقتضى ذلك أن تكون مادته في جملتها محض محلية . لم يكن جنبلاط ابن الحي ولا ابن العشيرة ، ولهذا اختار خصمه خارج نطاق الحي وضربه — كما يعتقد — في أكثر مواجعه ايلاما . الا أنه على الوزير أن يخفف قليلا من غلوائه فاذا كان يعتبر نفسه أمينا على اتفاق القاهرة ، والحقوق الديمقراطية والتظاهر المشروع وعدم التوقيف الكيفي ، فكل هذهأمور تخرق في كل آن . الى جانب انه ، وهو يتلو هذا البيان ، كان شرطته يجتاحون أكواخ المكلس ويقتلون واحدا من الذين شردهم القصف الاسرائيلي .

طيلة هذه الايام المجنونة ، كانت الصحف صحف احياء قبل كل شيء . كل يكتب من حيه، وعلى قدر قربه من الحي المتوتر . على أن الصحف لم تكتب بل كانت تعارك عراكا ، وكانت روح الحي المترفعة التي تأبى المس بالكرامات الكثيرة ، تتسرب اليها . وهكذا وجدنا صحيفة « المحرر » تنزع عن صائب سلام لقب الرئيس بينما تسبغه على العويني واليافي ، ورأينا صحيفة « الحياة » — من الجهة الاخرى — لا تنسى أن تذكر بين سطورها كيف ترك صائب سلام رئيس الوزارة في بيته ومضى ليشهد الاقتراع . ولعل الفرس المجلي في هذا الميدان كانت صحيفة « المحرر » ، فقد توجهت بكليتها الى ابناء الحي ، وتطابقت مانشيتاتها وتعليقاتها وأخبارها مع عقلية الحي ، حتى أنه ليستحيل على امرىء من خارج بيروت أن يقرأها بغير عسر . فها هنا نجد نفس الشعارات بذات الدلالات التي تضخها المنطقة الغربية ، وكلها تنبع من التماسك الطائفي الديني المحلي الذي يحكم العلاقات القائمة فيها : ونحن هنا نصطدم بتائب قديم حلا له دور المنظر في أرذل العمر ، وبعد أن كان هذا قد أعلن عودته الى حظيرة الدين في أوقات غير هذه الاوقات ، فنحن هنا نأمل أن نشهد سيماء تقواه. غير أننا نفاجأ «بطرطوف» حقيقي تهتز له المسارح .

وتحمل أولى مقالات الاستاذ أمين الاعور عنوانا دينيا « المقاصد ومبارزة ليلة الهجرة » وهذه اشارة الى أن المسألة في جوهرها مسألة دينية ، فالاسلام يواجه ذات التحديات التي واجهها في بدايات الدعوة . من هذه النقطة يبدأ الاستاذ فيذكر أن ما جرى في بيروت « كان فصلا من فصول معركة تقرير اخر خط المصير لزعامة معينة في احياء بيروت » . منذ البداية يحدد الاستاذ غايته التي تابعها حتى النهاية . ويعيد الاستاذ الاعور الى الحياة عبارة كنا خلناها بعد نيسان وتشرين قد انتهت ، هي عبارة الصف الوطني . وينسى أن هذا الصف الوطني قد تهاوى ، وأن وقفة صائب سلام خلال هذه الاحداث كانت تفضل ، فيما لو أخذنا الامور في ظواهرها ، وقفة الكثيرين من شيوخ هذا الصف . وينسى أن الذين كانوا وراء الدنا وجماعته هم أنفسهم كانوا وراء مجازر نيسان وتشرين ، وان الصف الوطني بكامله تقريبا ملطخ بدماء الذين سقطوا فيها . لا مجال لنقاش واحد يعرف أكثر منا في خدمة من يكتب ، غير اننا نشير الى أن الاستاذ الاعور قد انتهى في مقالاته الى تنظير القضية ليؤكد لنا أن المسألة ابعد من مسألة الصراع على زعامة حي ، لان المنطقة الغربية هي أكثر من حي : هي محل فكر وقضية يتلخصان بالعروبة والاسلام .

« النهار » تحلق فوق المسألة : فهي رغم ما تبينه صورها الكاريكاتورية من تمييز حقيقي لاطراف الصراع ، تطرح المسألة وكأنها مسألة سيكولوجية خالصة ، تتلخص في الخوف الذي يحكم السلطة ويحكم العلاقة بين القمة والقاعدة . لماذا تبتعد « النهار » عن المسألة، ربما لانها تترفع ترفعا موقتا عن الخوض في قضية حي واحد ، ومنطقة واحدة ، وطائفة واحدة . فهي لا تناقش الا مسائل تشمل الوطن كله بينما المسألة مسألة طائفة ومنطقة وحي . غير أن ما تدعوه « النهار » الوطن ليس سوى مجموع العلاقات والمفاهيم التي تجد قاعدتها في الطائفة والحي والعشيرة .

وثمة سبب اخر يمنع « النهار » من التعرض للمسألة هو كونها ليست جريدة الحي المعني ، فرغم أن « النهار » جريدة مقروءة في كل جهات لبنان ، فلا بد لها من أن ترتكز نسبيا الى حي ومنطقة في بلد اذا انسلخ فيه المرء عن حيه وعشيرته بان وكأنه فقد القدرة على تحديد الجهات . أما « لسان الحال » فتحدد مكانها بالضبط : انها تماما في الحي الاخر ، وهذا المكان هو الذي يعين كلامها ، واتجاهاتها . ولهذا يبدأ جبران حايك افتتاحيته بتجرد يصل الى حد الاضحاك : كلا الطرفان على حق ، غير أن المسألة ليست مسألة عدالة بل رحمة ومحبة .. كلاهما على حق لانه — كأي ابن طائفة بار — ملتزم باحترام رؤساء الطوائف الاخرى وعدم التعرض لهم . أما اذا شئنا أن ننظر في الصحف التي كانت منذ نشأتها صحف احياء فنحن نجد أن الصحيفة لا تتأثر بما يجري في الحي فحسب وانما يجري هذا التأثر ضمن علاقات صاحبها باطراف النزاع ، فهذه جريدة « الشعب » تدعم بحماس شديد كتلة الاصلاح — ربما لتعوض عن غياب صاحبها عن لبنان خلال توتر الصراع — بيد أنها فوق ذلك تفرد مكانا خاصا للمفتي يضعه فوق مستوى الفرقاء المتنازعين . أما الجريدة التي نتطلع اليها بلهفة في مثل هذه الاوقات ، أي جريدة « صوت العروبة » ، فهي تخيب امالنا هذه المرة ، اذ أن صاحبها لا يستطيع أن يجد منفذا بين صائب سلام وعثمان الدنا ، فينعكس هذا الوضع على جريدة تعتاش على الطائفية انعكاسا عجيبا ، اذ ترتفع بقدرة قادر الى صحيفة فوق الطوائف: « نحن تركيبة من الفصائل ، نحن طائفة من العشائر .. مساكين نحن — عدد الثلاثاء » . أما الصحيفة التي ينتظر منها أن تقف موقفا ناقدا من كل ما يجري ، لانها تنطلق من فكر لا نجد له جذورا في تركيب الاحياء ، فهي جريدة النداء . غير أن هذه الجريدة لا تخذلنا فحسب بل تبين لنا الى أي حد ابتذلت الماركسية في هذه الايام . تكتشف الجريدة أن النزاع على المقاصد يخفي صراعا حادا على مراكز النفوذ « عدد الاربعاء الماضي » . ثم تردد ما ذكره محررها السابق النائب أمين الاعور عن أن صائب سلام قد تزعزع نفوذه السياسي نتيجة لمواقفه السياسية المعادية للخط العربي والتحرري . هذه الكلمات التي تكررها النداء : العربي والوطني والتحرري ، تكتسب فجأة نفس الدلالات التي تستمدها من المنطقة الغربية .

ما من كلمة في تحليل ما حدث سوى أن خصوم صائب سلام «لم يستطيعوا أن يضعوا المعركة في اطارها الوطني التحرري الصحيح » .. واذا أكملنا المقالة اكتشفنا أن الخروج على هذا الاطار كان مجسدا في الصدام مع كمال جنبلاط . أية سذاجة تسم هذه النظرة الى الاحداث ؟ سذاجة لا نجد لها تفسيرا سوى أن محرري « النداء » عاجزون عن الاستقلال نسبيا عن الاحداث التي يتصدون لتحليلها . فهم لا يستطيعون متابعة تحليل جذري لما حدث

— البقية على الصفحة ١٥ —

٢ الاعتداء الاسرائيلي على عيتا الشعب

الاعتداءات، فالنزوح، والسؤال هو نفسه: ما العمل؟

للمرة الثانية يدخلونها . وللمرة الثانية يمضون الىحيث يقصدون بدون أن يجدوا أمامهم عائقا ولا رادعا . فينسفون المنازل ويصطحبون معهم الاسرى . في وقت كان فيه لبنان بكامله في انتظار الهجوم فالانذار الاسرائيلي ما زال حيا في الاذهان ، واعلان السلطة حين شاءت أن تأخذ صورة الشهيد ، وهددت اخر الامر بالمقاومة والرد ، ما زالت طراوة حروفه لم تجفبعد في الصحف .

ورغم ذلك حين دخل الاسرائيليون وجدوا أمامهم أرضا مستسلمة ، وبلدا مفتوحا ، وليس في هذا ما يخرق العادة . فقد مر عليهمزمن وهم يدخلون ويخرجون بدون أن يشهر في وجوههم سلاح . غير أن الغريب في الامر هو ما ادعته السلطة ، وما خرجت به صحف « ناصعة الكف والجبين » صبيحة الاعتداء، حاملة أنباء مقاومة عنيفة دارت في البلدة خاضتها قوى السلطة والاهالي ، وان هذه المقاومة لقنت العدو درسا قاسيا « بدليل وجود دماء كثيرة » . ولم تتورع بعض الصحف عن القول أن قوى السلطة مع الجماعات التي سلحتها من أبناء الجنوب (لغايات لم يتورع عن فضحها وزير الداخلية نفسه) ، هي التي خاضت المعركة التي شوهدت في اعقابها تلك الدماء الكثيرة . كل هذا يجري وكان عيتا في قارة ثانية وكأنها ليست على بعد ساعات ، وكان اهلها النازحون والمقيمون لا يملأون الدنيا كلاما بما حدث ، حتى بين أربعة أطراف العاصمة .

ماذا حدث في عيتا ؟ الصورة نفسها التي شهدناها في عيترون ، وكفركلا ، وعيتا نفسها ، تكاد تتكرر ، لولا اضافات قليلة تلطخ أكثر وجه اللوحة وتزيد من قتامتها وبؤسها . نصف معلومات جاءتنا عن عيتا ما حدث :

« في الثانية عشرة ليلا بدأ انهمار الرصاص، وتلاحقت القنابل المضيئة تكشف الطريق أمام العدو . وفي الساعة الواحدة الا الربع دوى انفجاران لقنبلتين تساقطتا على مواقع سرعان ما أخليت . ووصل النبأ الى القرية فهرب الشباب جميعهم تقريبا ولم يبق في القرية سوى النساء والشيوخ والاطفال . وتقدمت قوتان للعدو ، الاولى من الغرب تقدر بنحو خمسين مسلحا ، والثانية من الشرق وتقدر بحوالي مائة مسلح ، ووصلتا الى بيوت حسن سرور وقاسم سرور ولطفي الحاج سرور ومحمود حسين سرور وأحمد جواد ، بعد أن انسحب الحراس (لا يحملون سلاحا) الى التلال القريبة يراقبون ما يجري ، وما لبث المهاجمون أن أوثقوا محمود سرور وسألوه عن أمكنة الاشخاص الذين يحملون اسماءهم معهم. غير أن هؤلاء كانوا جميعا خارج القرية لانهم كانوا يتوقعون الهجوم ، وبعد أن انهالوا بالبنادق على جسد هذا الشيخ البالغ من العمر ثمانين عاما نحوه هو وأولاده وأحفاده خارج البيت ، ونسفوا المنزل . ثم تتابعت الانفجارات ، فنسفوا بيت احمد جواد ، ولطفي سرور .. وأخيرا انسحبت القوى المهاجمة حاملة معها لطفي الحاج سرور » .

شوهد أحد عملاء العدو مكان الحادث ، وهو الوحيد الذي لم يفكر بالرحيل . وفي الصبيحة هيأ الاهالي انفسهم للرحيل ، غير أن قوى السلطة تصدت لهم بادىء ذي بدء فيمحاولة لمنعهم ، ثم ما لبثت أن خات بينهم وبين النزوح . وهكذا نزحت القرية ولم يبق من ٣٠٠٠ شخص من سكانها سوى اربعمائة . كما أن قوى السلطة انسحبت هي الاخرى من القرية في الصبيحة » .

« في الصباح أيضا جاء كامل الاسعد وكرر معزوفته عن تآمر الدولة واتبعها بدعوته الى مسيرة من أهل الجنوب للضغط على المسؤولين . ومست كلماته هؤلاء الذين ما زالت جراحاتهم طرية فتعالى التصفيق والهتاف بحياة البيك الاسعد » .

« ما تبقى من الاهالي يمنعون ابناءهمالشبان من دخول القرية لانهم لا يريدون تركهم لقمة سائغة للعدو ، والجميعيواجهون خيارا واحدا: التسلح والتحصين أو النزوح . والسلاححديث كل شاب ومواطن ، وقد بقيت في البلدة قلة لم تنزح غير أن الذين رحلوا سيعودون قريبا » .

هذه صورة ما حدث . وهي وحدها تنقض خرافة المقاومة والصمود التي خلقتها الصحف « الناصعة » لتخفي حقيقة موقف السلطة التي لم تفرغ من التعهد بالمقاومة والدفاع حتى وضعت الايمان المغلظة التي قطعتها على نفسها على المحك . فبانت المسألة مسألةالفاظ جوفاء تقتضيها طبيعة المناسبة . وهكذا بوسع أهل عيتا أن يتأكدوا الان أن السلطة لن تدافع ، وأن يفهم ذلك اهل عيتا وهم الذين كانت بلدتهم مركز الدعوة للمسيرة الخائبة أمر ضروري ، ليكفوا عن التلفت للدولة ، وعنالتوجه ايضا للبكوات الذين يتاجرون ببؤس الناس والامهم ولا يتورعون عن تحويل الكارثة الى مناسبة لتصفية حساباتهم الماضية . فهؤلاء لا يكفون عن رش الملح على الجراح دون أن يصفوا دواء ولا أن يجدوا مخرجا ، سوى أنهم بعد التنديد القاسي بالدولة يضعون الناس من جديد على طريق مطالبة الدولة والتوجه لها .

وهكذا كما في العادة حدث في عيتا ، تخرج السلطة فيدخل الاقطاع السياسي فورا ليملأ مكانها ، وليعيد تنظيم الامور في غيابها .

غير أن الفرصة سانحة للتحضير للانتخابات القادمة . وهكذا يتخذ الزعماء وسط الخراب والصراخ منبرهم ليعيدوا الى الحظيرة ما تفلت من قبضتهم ، مثيرين في ذلك ضجيجا وجعجعة لا يفيدان الا في تشويش الصورة ، ومنع التمييز بين الاصدقاء والاعداء ، وتضييع الحدود بين الوطني وغير الوطني ، قاطعين الطريق على أن تتحول الرؤيا الواضحة لموقف السلطة المتخاذل الى مقياس حاسم للتمييز بين مواقع القوى الموجودة وتحديد ولائها الحقيقي .

— البقية على الصفحة — ١٤ —



٣ رسالة من مصنع غندور

من تفتيش العمال عند الخروج الى العقاب البدني

رسالة من معمل غندور :

« يحتوي مصنعنا على قرابة ٧٠٠ عاملاً ، يصل اجر العامل الى ٦٤٠ قرشا لبنانيا ، أما الاحداث فيعطون أجرا اعتباطيا والنساء ايضا يتقاضين أجورا اعتباطية . على أن العمال والعاملات يتبدلون دوما بحيث أن المصنع في حاجة شبه يومية الى العمال ، وذلك بسبب عجز العمال عن أن يتحملوا طويلا وطأة العمل ، لشدته وقساوته والاضطهاد القاسي الذي ينزل بالعمال من قبل أرباب العمل وزبانيتهم . لا شيء هنا محرم علي رب العمل ، ففي وسعه أن يقوم بأي عمل يشاء ، ولو وصل الامر حتى الى ضرب العامل . ففي فم الاخوة غندور كلمة واحدة تتكرر ازاء أي تحرك للمطالبة : «نحن الحكومة .. نحن السلطة » ..

اذا شئنا أن نذكر غيضا من فيض مما يتعرض له العمال ، فاننا نذكر أنه يتوجب على العامل أن يحضر الى المعمل قبل نصف ساعة من بدء الدوام . وحينما يدخل الى المعمل تنقطع الصلة بينه وبين العالم الخارجي فهو حتى لو اتصل به هاتفيا لموت احد اقربائه فانهم لا يفضون اليه بالنبأ . وبمجرد أن يدخل عليه أن ينكب على العمل تحت مراقبة قاسية من المراقب ، وهو محروم في اثناء العمل من أن يتوجه بأي كلمة الى رفاقه ، والعمل بصمت هو شعار الاخوة غندور ، ولو عن للمراقب أن يسجل على العامل « مخالفة في الكلام » لادى ذلك الى الحسم من أجره فورا . وليس الكلام هو الممنوع وحده ، فان الجلوس حين يهد العامل التعب أمر محرم ايضا وعليه أن يداوم على الوقوف طيلة وقت العمل ، بل انه ممنوع حتى من أن يقضي حاجته في المرحاض اثناء العمل .

لاقل هفوة ، أو لاقل بادرة يرى المراقب أنها هفوة يتعرض العامل للحسم من أجره . والمراقبون يملكون تجاه ذلك صلاحية لا حدود لها مقرونة بشراسة كبيرة . أما العمال فيقسمون تبعا لوقت العمل الى قسمين ، قسم يعمل بصورة متواصلة من السابعة والنصف صباحا حتى الثالثة والنصف ، وقسم يعمل من السابعة والنصف حتى الرابعة والنصف لقاء ساعة يقضيها في الغداء . وبذلك يتحدد زمن العمل بثمانية ساعات . غير أن هذا التحديد يبقى صوريا . ففي وسع رب العمل أن يرغم العامل أن يعمل لحسابه ومجانا اوقاتا اضافية ، وفي وسعه أيضا أن يفرض على العمال أن يعملوا وقتا اضافيا طويلا يجعل العامل منهم يعمل اثنتي عشرة ساعة يوميا ، ولا يدفع له لقاء الساعة الاضافية الا الاجر العادي .

كل يوم ترتفع على معامل غندور لوحة « مطلوب عمال جدد » ، وعند كل صبيحة يسجل الوكيل الاسماء على ورقة ، حتى اذا حان وقت الخروج يبحث عن اسم كل عامل في ورقته ويفتشه مليا ثم يخلي ساحته بعد ذلك.

العمال لا يعرفون أية زيادة في الاجور فحتى هؤلاء الذين مرت عليهم سنوات وهم يعملون فيه ، بقيت اجورهم على حالها . الى جانب أنه لا وجود للاجازات المرضية ، ولا للضمان الاجتماعي والصحي ، كما أن العمال معرضون في أية لحظة للصرف من الخدمة دون تعويض عادل .

يكمل هذه الصورة البشعة ما ينبث بين صفوف العمال من عملاء للادارة ، وهؤلاء يدفعهم ضيق العيش الى ان يزاولوا هذه المهمة ، فيرفعون الى رب العمل كل صغيرة وكبيرة تدور بين العمال .

يحس العمال بالظلم الواقع عليهم ولا شك ويتطلعون الى ما أحرزه العمال الاخرون من بعض المكاسب . غير أن الوعي المهني متخلف للغاية ، وليست هناك أية خبرة سابقة في النضال العمالي ، وعلى هذا فان اي عمل ينبغي أن يبدأ تقريبا من الصفر .

لذا قامت نواة عمالية بالمبادرة الى تشكيل اللجنة التأسيسية لنقابة عمال معمل غندور ، ووزعت هذه اللجنة منشورا « تجدونه في مكان اخر من هذه الصفحة » ، عرضت فيه للمطالب الملحة وللوضع الذي يعيشه العمال . وبما أن هذا المنشور هو الاول الذي يصل الى ايدي العمال فقد اثار فيهم اصداء شتى ، من الواجب أن نعرض لها بشيء من التفصيل .

كان الوكيل حاضرا ساعة توزيع المنشور ، وحاول بادىء ذي بدء منع العمال من قراءته وذلك بانتزاعه منهم انتزاعا . على أن المنشور اثار بين العمال هاجسا للقيام بشيء ما للدفاع عن حقوقهم كالاضراب . على أن أحدا لم يبادر الى استغلال الجو الذي اثاره المنشور ، حتى اللجنة التأسيسية نفسها ، وقد تلقت العاملات المنشور بحماس أشد ، فهن ، لظروف عديدة ، اكثر قابلية للتأثر به من العمال . العمال جميعهم كانوا يتكلمون بحذر وخوف من عملاء الادارة الكثيرين بينهم ، وجميعهم تساءلوا عن هذه اللجنة التأسيسية وكيف تشكلت ؟

في اليوم الثاني سرت بين العاملات دعوة الى الاضراب ، وبالفعل تجمهر حوالي سبعون عاملة خارج البوابة ، والشبان ينظرون اليهن من بعيد . وجاء الاخوة غندور وطلبوا منهن الصعود الى عملهن وهددوهن ، فتريثن برهة ثم دب الوهن الى صفوفهن وانسلخن واحدة واحدة . حتى اذا دقت ساعة العمل دخلن جميعا الى المصنع ، وطلب الاخوة غندور أن ينتدبن منهن وفدا لمقابلتهم . وهذا ما تم بالفعل ، اذ أرسلت الفتيات ممثلات منهن عرضن مطاليبهن ، ومن بينها زيادة الاجور ، فكان رد الاخوة غندور انهم « وحدهم الذين يقررون متى يزيدون الاجور » . وتعرضت العاملات باللوم للعمال لانهم لم يساندوهن في الاضراب . أما الاخوة غندور فأخذوا يبحثون بين صفوف العاملات عن اللواتي قمن بالتحريض ، واشتبه رب العمل بواحدة منهن فما كان منه الا أن ضربها وركلها برجليه وانهال عليها بالشتائم .

هناك اقتناع عام في صفوف العمال بضرورة العمل على تغيير الاوضاع، غير أنهم كانوا جميعهم يفتقدون اليد المبادرة والعناصر المحركة . فهل تستطيع «اللجنة التأسيسية» الاضطلاع بهذا الدور ؟.

حــول الاوضاع في معمل غندور

فيما يلي نص البيان الذي تلقته « الحرية » مع الرسالة المرفقة حــول الاوضاع في معمل غندور .

« أيتها الرفيقات ، أيها الرفاق ،

يوما بعد يوم يزداد اصحاب المعمل غنى ونزداد نحن بؤسا وحرمانا .

يوما بعد يوم تتراكم ارباح « الاخوة غندور » التي يحصلون عليها بفضل جهودنا نحن العمال ، وتتراكم علينا بالمقابل الديون والمشاكل .

يوما بعد يوم وبواسطة عملائهم الاجانب يكتشف « الاخوة غندور » اساليب وطرقا جديدة لا لتحسين أوضاعنا بل لاستغلالنا أكثر والاستغناء عن عدد متزايد منا .

يوما بعد يوم تزداد شراستهم وظلمهم وتحقيرهم لنا ومعاملتنا كاللصوص وتفتيشنا يوميا عند الخروج خوفا من أن نسرق ثمرة اتعابنا التي يسرقها الاخوة غندور منا كل يوم .

أيتها الرفيقات ، أيها الرفاق ،

ان المطالب التي نرفعها ليست جديدة ، واخواننا العمال في بقية المعامل يتمتعون بها لانهم ناضلوا لانتزاعها من أصحاب المعامل ومن الدولة .

الضمان الاجتماعي والصحي — الاجازات الطبية المدفوعة الاجر — منع الحسومات الكيفية — تحديد ساعات العمل — منع الصرف من الخدمة دون تعويض عادل — رفع مستوى الاجور — هذه المطالب كلها وغيرها ، لكي تتحقق ، تفرض علينا أن نتكاتف ونتعاون لبدء عمل نشيط ومتواصل لانتزاع هذه المطالب مستفيدين من تجربة اضرابنا الماضي عام ١٩٦٤ .

ان خوف اصحاب المعمل من قوتنا الموحدة الجبارة الذي يبرز في منعنا من الكلام عن أوضاعنا وارسال الجواسيس والعملاء بيننا ، ان هذا الخوف يتحول الى قوة لاصحاب المعمل اذا واجهناهم بالضعف والتفكك . ان أي مطلب لنا مهما كان عادلا سينتهي الى الفشل اذا لم تكن هناك نقابة تجمعنا وتوحدنا وتدافع عن مطالبنا وتساهم في تحسين أوضاعنا .

لن نقع هذه المرة في الفخ الذي وقع فيه اخوان لنا في السابق عندما تقدموا بطلب رخصة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فاعطت الوزارة اسماءهم الى « الاخوة غندور » فطردوهم من العمل لان الدولة هي دولة الاغنياء تحميهم وتساعدهم ، ونحن العمال لا يحمينا ولا يساعدنا الا قوتنا الموحدة المتكاتفة المتضامنة . لذلك فبدلا من التوجه للحكومة الذي يعني طردنا من العمل ، قررنا تشكيل « اللجنة التأسيسية لنقابة عمال معمل غندور » .. ونحن نتوجه الى جميع الرفيقات والرفاق طالبين منهم تشكيل لجان نقابية في كل قسم تكون الى جانب اللجنة التأسيسية الخطوة الاولى على طريق ايجاد نقابتنا .

ان اللجنة التأسيسية لنقابة عمال معمل غندور تحذر الجواسيس والعملاء من التعرض لها وتعاهد جميع الرفاق على السير معهم يدا واحدة لانشاء النقابة التي ستوحدنا وتحقق مطالبنا العادلة .

عاشت وحدة الطبقة العاملة

عاشت اللجان النقابية في معمل غندور

اللجنة التأسيسية لنقابة عمال
معمل غندور
الشياح في ٦ اذار ١٩٧٠

٤ مصلحة الكهرباء

الاستفتاء والفتوى

كيف عجزت النقابة الانتهازية عن فهم مخططات الادارة ومواقف السلطة

ينبغي العودة قليلا الى الوراء ، منذ الدعوة الاولى لتعديل النظام الداخلي للنقابة في مصلحة الكهرباء التي انطلقت من مجلس المندوبين بعد أن تسللت عناصر تقدمية اليه . مجلس المندوبين الذي كان قريبا جدا من القاعدة اذ يمثل العضو فيه ٢٥ عاملا . وكان بذلك يحمل امكانات هائلة لتحريك العمل النقابي عبر وجود فعلي ودائم في الجسم العمالي .

بيد أن كل ذلك لم ينقذه من أن يغط في النوم في اكثر الساعات حراجة وحاجة لتنظيم هذا التماس بالقاعدة العمالية . يعينه على الغطيط تجريده من أية صلاحيات في النظام الداخلي ، مما جعله كالجمعية العمومية التي يمثلها لا حق له سوى الاطلاع والموافقة على ما يصوغه مجلس النقابة « المجلس التنفيذي » من قرارات ، حتى أنه كان مجبرا على أن يقدم سببا لاجتماعه كل ٣ أو ٦ اشهر . بهذا المعنى كان مجلس المندوبين لا يشعر بالقوة التي يختزنها ، متطابقا في ذلك مع مستوى الوعي العمالي نفسه .

على أن الدعوة التي انطلقت من مجلس المندوبين لم تذهب ادراج الرياح . فقد قدمت تعديلات للنظام باتجاه تعديل نظام الانتخاب وتعديل صلاحيات مجلس المندوبين . وتركز تعديل نظام الانتخاب على تغيير طريقة الانتخاب التي تعتبر «المصلحة» هي الوحدة الانتخابية واستبدالها بالطريقة المتبعة في باقي النقابات والتي تجعل من النقابة بكاملها وحدة انتخابية . والاسباب الكامنة وراء هذا التغيير تكمن في أن العضو المنتخب من قبل مصلحته ، لا يمثل العمال جميعهم ، اذ يقتصر تمثيله على جزء منهم ، ويبقى بذلك بعيدا نسبيا عن الرقابة العامة . عدا أن طريقة «المصلحة» تتيح لشبكة المصالح والخدمات الصغيرة أن تتدخل بصورة فعلية في عملية الانتخاب .

النقطة الرئيسية الثانية في عملية التعديل تمس صلاحيات مجلس المندوبين ، اذ تعيد له وبشكل دائم صلاحيات الجمعية العمومية التي يمثلها ، وهذه الصلاحيات تجعل من حقه تعديل النظام الداخلي ، وسحب الثقة من المجلس التنفيذي « مجلس النقابة » ، وتحديد سياسة النقابة ، والاجتماع الشهري للاشراف والمحاسبة ، والزام المجلس بتوصياته وقراراته . وأخذت هذه التعديلات تشكل مشروعا كاملا للنظام الداخلي غاص مجلس المندوبين والمجلس التنفيذي في مناقشة بنوده . غير أن مجلس النقابة الذي ما يزال يحمل ، بعد ، أوزار اضراب ٦٨ وفضيحة المساكن ، لم يكن من الممكن أن يقبل ، بغير مراوغة ، بالبنود التي تبقيه تحت رقابة مجلس المندوبين ، وتسحب من تحت كل من أعضائه الارض التي تقوم عليها زعامته الخاصة . ولذا كان موقف مجلس النقابة من التعديل موقفا فاجعا ، فهذا التعديل يطال الرؤوس النقابية الكبيرة ويقضي على تاريخ طويل قضته في بيع الاضرابات والنضالات. وهكذا انقض المجلس التنفيذي للنقابة على مواد المشروع يعمل فيها تهشيما ويغيرها — وله في ذلك خبرة عظيمة — وبصورة تظهر فيها جسدا بلا روح . هذه « التعديلات » اثارت نقاشا طويلا ، لم يفت المجلس التنفيذي أن يلعب فيه بمهارة من أجل اغراق المسألة كلها في دوامة مفزعة . كان يهدد ويمني ، ولا يعترف بشرعية اجتماعات مجلس المندوبين بينما يشترك فيها . فالرؤوس النقابية اذا سعت الى اغراق المسألة ، فهي تسعى الى ذلك بصورة لا تنقص من شعبيتها ، ولا تضعها أمام احراج حقيقي ، ولذا احالت المسألة الى المرجع الذي طالما تبادلت معه الخدمات وأغرقت بمعاونته القضايا ، احالت المسألة الى الدولة ، وبمعنى اخر اقترحت تحكيم وزارة العمل في الخلاف الناشب حول كيفية الانتخاب. وبهذه الصورة تم بيع القضية العمالية كالعادة الى وزارة العمل ، أي الى الادارة .

مجلس المندوبين وحاله كما ذكرنا وافق على الاقتراح . وهكذا نجد أن قليلا من الذكاء ينجي الانسان احيانا من مهالك كبيرة . وهكذا أحيلت قضية تتعلق بضرب مواقع الادارة في النقابة ، ودفع التحرك العمالي ، وتأسيس رقابة عمالية دائمة ، الى وزارة العمل . فالقضية قضية محض قانونية — كما يطرحها المجلس التنفيذي — ، والمسألة مسألة فتوى ، وجاءت الفتوى شبيهة بتلك النبوءات الغامضة التي كانت تتفوه بها جنيات ماكبث . القيام باستفتاء لتعديل النظام الداخلي ينبغي أن يحوز فيه الاقتراح على ثلثي الجمعية العمومية . وهكذا قام المجلس التنفيذي بالدعوة الى الاستفتاء بصورة ظهر فيها حرصه على أن لا تترامى الدعوة الى مسامع جميع الاعضاء ، وتجمع حوالي ٤٠ عضوا وجرى الاستفتاء فنال الاقتراح الاغلبية ، لكن الاجتماع نفسه لم يكن قانونيا اذ لم يتوافر فيه ثلثا الاعضاء . وكان ذلك يستتبع دعوة ثانية يتم فيها التصويت بمن حضر ، غير أن المجلس التنفيذي كان على درجة من التقوى لم تسمح له بقبول هذا الاستنتاج . ودفعته « نفسه المعذبة » الى

— البقية على الصفحة — ١٤ —

الاستفتاء ... ومسؤولية العمال

نص بيان لجان العمل النقابي في مصلحة الكهرباء حول « الاستفتاء » ..

« ان المجالس التنفيذية للنقابة التي تعاقبت منذ عشرين عاما ، اي بعد تعديل النظام الداخلي حتى الان ، وجعل الانتخاب على اساس « المصلحة » بعد أن كان على اساس « اللائحة » ارتضت لنفسها القيام بدور « الوسيط » بين العمال من جهة ، والادارة والحكومة من جهة ثانية ، قاصدة من ذلك :

١ — عدم تمثيل العمال ، وبذلك فلا تلتزم بالنضال بين صفوفهم ، ولا تعبر عن ارائهم ومصالحهم ، بل تكون « وسيطة » متآمرة في الخفاء ، لاجهاض أي مطلب أو اضراب .

٢ — ضرب أي شكل من أشكال الممارسة الديمقراطية ، بالاستغناء عن الجمعية العمومية ، للتخلص من الاشراف والمحاسبة ، واستبدالها بمجلس للمندوبين « كسيح » يفتقد لاية صلاحية .

ولهذا أصر بعض عناصر المندوبين لتعديل النظام الداخلي للنقابة ، بهدف ارساء علاقات ديمقراطية حقيقية بين العمال ومجالسها التنفيذية .

وكانت نقطة الخلاف الرئيسية ، حول تعديل طريقة الانتخاب ، بين قلة ضئيلة تريد الابقاء على الطريقة الحالية — المصلحة — وأكثرية تقف الى جانب الانتخاب المباشر من قبل جميع العمال — اللائحة — فكيف نفهم ونقيم كلا من الطريقتين :

أولا : طريقة الانتخاب « في كل مصلحة على حدة » :

ان هذه الطريقة شكلت على الدوام قيدا للعمال وتزييفا لارادتهم ، واجهاضا لمطاليبهم للاسباب التالية :

أ — كان كل مجلس تنفيذي يعاني من التفسخ بسبب تركيبته المزركشة ، مما أفقد العمل النقابي تماسكه وانسجامه ، واتاح للاعضاء المتخاذلين التهرب من مسؤولياتهم ، باختلاق الاعذار والحجج الواهية .

ب — هيمنة اكثرية من رؤساء الاقسام والمصالح ، على المجالس التنفيذية وصلوا اليها عن طريق الارهاب والترغيب « نقل — ساعات اضافية — عمل مريح — مساعدات مالية » .

ج — ان التمثيل الحاصل الان ، جرى بناء على تسوية بشكل يناقض كل الاعراف الانتخابية كما يظهر من النسب التالية :

٣٤٥ عاملا ومستخدما في مصلحة التوزيع لهم ممثلان ، و ١٧١ عاملا ومستخدما في مصلحة الجباة لهم ممثلان ؟

٤١٦ عاملا ومستخدما في المكاتب لهم ممثلان ، و ٢٦٣ عاملا ومستخدما في مصلحة الانتاج لهم ممثلان ؟

٢٣١ عاملا ومستخدما في مصلحة المستهلكين لهم ممثلان ، و ١٧١ عاملا ومستخدما في مصلحة المرآب والاشغال لهم ممثل ؟

ثانيا : طريقة الانتخاب المباشر من قبل مجموع العمال — اللائحة —

ان هذه الطريقة تشكل خطوة الى الامام للاسباب التالية :

١ — ان الانتخاب المباشر من مجموع العمال ، يؤمن انتخاب المجلس التنفيذي باكثرية الاصوات ، وبذلك تنتهي « اقطاعيات » الاعضاء الحاليين التاريخيين ، الذين يفرضون أنفسهم بأقلية ضئيلة تمثل المصلحة التابعين لها فقط .

ب — ان المجلس التنفيذي في وضعه الراهن تحول الى « مجالس تنفيذية بعدد اعضائه » مما افقد العمل النقابي وحدة البرنامج المطلبي ، والنضال الفعال من أجل تنفيذه .

ج — ان المجلس التنفيذي يمثل عمليا جميع العمال ، ومن ابسط قواعد الديمقراطية أن ينتخبوه مباشرة .

د — ان تمثيل المصالح والاقسام بمندوبين عنها ، حسب نسبة عدد عمالها ، مع اعطائهم صلاحيات الزامية ، ومحاسبتهم كل ٣ اشهر في اجتماع عام ، يلغي ضرورة تمثيل المصالح في المجلس التنفيذي .

هـ — ان تمثيل كل مصلحة بعضو واحد كحد ادنى منتخب مباشرة من مجموع العمال ، هو من ثغرات طريقة — اللائحة — لانه سيتيح لمرشحي التزكية ، في اية مصلحة فرض وجودهم بأساليب الضغط والارهاب كأعضاء في المجلس التنفيذي ، وهذا ما يجب أن يبطله وعي العمال ونضالهم .

هذه الطريقة هي خطوة اولى الى الامام ، لان الممارسة الديمقراطية النقابية لا تتم أصلا بتغيير مادة في النظام الداخلي ، بقدر ما ترتبط :

بوعي العمال المتقدم والمتراكم من خلال انتظامهم في لجان نقابية ديمقراطية ، ونضالاتهم المستمرة ، لتحقيق تمثيل اصدق ، ولرفع مستوى معيشتهم

فماذا كان موقف المجلس التنفيذي من هذه المسألة ؟

لقد وقف في وجه هذه المحاولة منذ البداية ، وعندما ارتطم باصرار بعض المندوبين ، لجأ الى المناورة بطلب « فتوى » من وزارة العمل!

وبعد كر وفر ، استمر عامين ، جاءت الموافقة على اعتماد الطريقة المستحيلة ، وهي الحصول على موافقة ثلثي المنتسبين في استفتاء عام بواسطة الصندوق المتجول ، وهذا ما يتنافى بما جاء في المادة ٦٠ من النظام الداخلي التي تنص على : « ان جميع هذه الانظمة قابلة للتعديل ، ولا تصبح نهائية الا بعد اقرارها من قبل ثلثي الجمعية العمومية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية » !.

ان هذه « الفتوى » لم تحل المشكلة ، بل عقدتها ، لان الاستفتاء الذي تقرر في ٤ و ٥ و ٦ اذار الجاري ، سيلاقي جملة ضغوط من رؤساء المصالح والاقسام والمناطق ، ومن النقابيين القدامى الذين يخافون الهزيمة ، ويتحركون وفق ما يؤمرون به ، وهو يتناقض بداهة مع مصالح العمال .

ان لجان العمل النقابي ، اذ تدعو وتعمل للوقوف الى جانب — اللائحة — ، تؤكد أن الحل الاول والاخير لهذه المسألة ، ولكل قضايانا ومطاليبنا النقابية والمعيشية ، لا يتم الا من خلال اضطلاعنا بمسؤولياتنا بتصميم وجرأة ، وممارسة حقنا في الاشراف والمحاسبة عن طريق انعقاد « الجمعية العمومية العاملة » .

لجان العمل النقابي
٣—٣—١٩٧٠



• مسألة زيادة العائدات من شركات النفط

الشركات تتابع خطتها للتهرّب من الدول في مفاوضات

■ لماذا تبقى الاحتكارات النفطية معفاة من الضرائب والرسوم؟ ■

بقلم

حسن فخر

ان طبيعة العلاقات القائمة منذ أكثر من عشرين عاما بين الدولة اللبنانية وشركات النفط الاجنبية العاملة في البلاد هي مثال واضح على تبعية النظام للاحتكارات الرأسمالية العالمية وعجزه التام عن تأمين ابسط المصالح الوطنية وفشله في الدفاع عن السيادة الشكلية التي يتظاهر الحكام بالحرص عليها .

وحتى قوانين الدولة لا تطبق على شركات النفط ، على الرغم من كونها وضعت في الاساس لخدمة مصالح الطبقة الرأسمالية المرتبطة ، بمعظم قطاعاتها ، بالنظام الامبريالي العالمي . وبفضل هذه السياسة الاستسلامية المزمنة استطاعت شركات النفط ان تنعم بامتيازات واسعة جدا ، وامكانيات ضخمة لتحقيق الارباح الخيالية وهو الامر الذي لا نجد مثيلا له في تعامل اي بلد مستقل مع هذه الشركات .

وما فتئت الدولة منذ عدة سنوات تعلن عن عزمها على اعادة النظر في الاتفاقات المجحفة مع شركات النفط بغية رفع حجم العائدات الهزيلة التي تدفعها مقابل الامتيازات والتسهيلات الكبيرة التي تتمتع بها والارباح الهائلة التي تجنيها . ولكنها حتى الان لم تستطيع أن تتقدم شبرا واحدا في هذا الاتجاه لسبب واضح هو كون النظام التابع عاجز عن التفاوض مع هذه الشركات على مستوى الند للند . وقد اعترف وزير الاقتصاد السيد سليمان فرنجية في مؤتمر صحفي عقده مؤخرا بهذه الحقيقة ، ولكنه عزا اسبابها الى عدم توافر الخبرة الفنية لدى المفاوض اللبناني وليس الى ضعف مواقع هذا المفاوض وشعوره بالتبعية كما هو الواقع .

الشركات تتهرب من المفاوضات

وفي الاسبوع الماضي ذكرت مصادر وزارة الاقتصاد ، ان الوزير سليمان فرنجية ، الذي لا يزال منذ تشكيل الحكومة الحاضرة يؤكد عزمه على فتح مفاوضات جديدة مع شركات النفط بغية زيادة العائدات ، وجه كتابين الى مديري مصفاتي مدريكو في صيدا ونفط العراق في طرابلس دعاهما الى مباشرة المفاوضات مع الوفد اللبناني في مهلة تبدأ في ٢٣ اذار الجاري وتنتهي في ٥ نيسان القادم .. وأضافت مصادر وزارة الاقتصاد ان الوزير ينوي اتخاذ خطوات « عملية » اذا لم تستجب الشركتان الى طلب الدخول في المفاوضات خلال الفترة المذكورة منها اخضاع المصفاتين لقوانين ضريبة الدخل والاملاك المبنية والرسوم الجمركية، وذلك وفقا لقانون ٢٦ تموز ١٩٥٦ الذي أخضع الشركات ذات الامتياز لقانون ضريبة الدخل وغيرها من الضرائب والرسوم . غير ان هذا القانون لم ينفذ بالنسبة لمصفاتي صيدا وطرابلس .

ونصت احدى مواد قانون ١٩٥٦ على ما يلي : « يحق للحكومة ان تعقد مع المكلفين الذين تسري عليهم احكام هذا القانوناتفاقات خاصة ذات مفعول رجعي تستوفي بموجبها حصة من أرباح أولئك المكلفين تقوم مقام الضرائب والرسوم المتوجبة على ان تقترن هذه الاتفاقات بمصادقة السلطة التشريعية ».

ولكن الدولة الحريصة على عدم ازعاج شركات النفط استمرت في التفريط بحقوق لبنان المشروعة . وقد عقدت في ١٩ تشرين الثاني ١٩٦٥ اتفاقا مع مصفاة مدريكو وقعه عن الجانب اللبناني رئيس الحكومة السيد رشيد كرامي نص على اعفاء الشركة الاميركية من كافة الضرائب والرسوم مقابل مبلغ هزيل مقطوع لم يتجاوز المليون والـ ٢٠٠ الف ليرة . غير ان مجلس النواب لم يصدق على



سليمان فرنجية

الاتفاق ، وعلى هذا الاساس يعتبر لاغيا من الناحية القانونية ، وبالتالي فبامكان الدولة تنفيذ قانون ١٩٥٦ لجهة جباية كافة الضرائب والرسوم من شركات النفط .

الشركات تتهرب من المفاوضات الجديدة

وذكر وزير الاقتصاد ان الاسس التي سيعتمدها الوفد اللبناني خلال المفاوضات المقبلة مع مصفاتي صيدا وطرابلس ترتكز الى مبدئين : الاول يقضي بتشغيل المصافي لحساب الدولة ، والثاني بتشغيلها لحسابها الخاص على أن تستوفى منها كافة الضرائب والرسوم وشرح الوزير كيفية تطبيق هذين المبدأين ، وقد اثبتنا ذلك على حدة في مكان اخر من هذه الصفحة .

ومن الواضح ان نجاح المفاوض اللبناني في حمل ادارتي المصفاتين على الموافقة على رفع العائدات وقبول احد شقي « الخطة » امر بعيد الاحتمال .

فالعقبة الاولى التي ينبغي على الدولة اللبنانية ان تتخطاها هي اولا النجاح في حمل الشركتين على الكف عن تهربهما من التفاوض. وقد تكرر ذلك كثيرا طوال السنوات الاخيرة، وحتى الان لم تعلن ادارتا المصفاتين موافقتهما على تحديد موعد نهائي لبدء المفاوضات . وتبقى المشكلة الاساسية قائمة وهي تتلخص في عجز الدولة عن الانطلاق في علاقاتها مع شركات النفط من موقف خال من مركبات النقص والتبعية ، وهذا امر مرتبط بتركيب النظام البناني نفسه .

« خطة » الدولة في المفاوضات المقبلة مع مصفاتي صيدا وطرابلس

فيما يلي تفصيل خطة وزير الاقتصادفي المفاوضات المقبلة مع شركتي مدريكو ونفط العراق ، وهي تنطوي علـى مبدأين سيعتمد احدهما ، ويقضي الاول بتشغيل المصافي لحساب الدولةوالثاني بتشغيلها لحسابها الخاص .

وبالنسبة الى المبدأ الاول ترتكز الخطة الجديدة على المبادىء التالية :

١ — تشتري المصافي النفط الخام الملائم لحاجات السوق الداخلية وتحصل على موافقة مسبقة من الحكومة على عقود الشراء لتتأكد من سلامة الشروط ومواصفات النفط .

٢ — تسعر الحكومة المواد المكررة التي تبيعها المصافي .

٣ — تجدد الاتفاقات قبل بداية كل سنة بشأن ما يمكن ان تعطيه من حاجات السوق المحلية .

٤ — تدفع الحكومة في مقابل هذه الخدمات التعويضات الاتي بيانها :

ا — نفقات تشغيل المصافي وادارتها .

ب — تعويض استهلاك المعدات .

ج — نسبة مئوية علـى صافـي الارباح الناتجة عن المتبقي من رأس المال الموظف في المصافي .

٥ — كل استثمار جديد او توسع يستلزم موافقة من مجلس الوزراء ، ويلزم المصافي بتوفير مواصفات فنية تتمسك الحكومة بها للمنتجات المكررة.

اما بالنسبة الى المبدأ الثاني فيرى الوزير ان تعتمد الاسس الاتية :

١ — تكون المصافي حرة في شراء انواع النفط الخام التي تريد ومن المصادر التي ترغب وبالاسعار التي تراها مناسبة ، من غير ان تضطر الى الحصول على موافقة الحكومة المسبقة على ذلك .

٢ — توافق المصافي سلفا على ان تبيع منتجاتها من الموزعين بالاسعار التي تحددها الحكومة وتعتمد في تحديد هذه الاسعار على اسعار المنتجات المماثلة في العالم سيف مرفأ لبناني .

٣ — تتفق الحكومة مع المصافي قبلبداية كل سنة حول ما يمكن هذه المصافي ان تغطيه من حاجات السوق الداخلية . ويعود الى الحكومة امر تأمين اي عجز في حال وجوده كما تبيع المصافي منتجاتها من الموزعينباشراف الحكومة وحسب تعليماتها .

٤ — تلتزم المصافي بالمواصفات الفنية التي تضعها الحكومة لمنتجاتها.

٥ — تخضع المصافي لجميع الضرائب والرسوم المفروضة عليها حسب القوانين المرعية الاجراء بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، ضريبة الدخل والرسوم البلدية وضريبة الابنية والرسوم الجمركية .

عشرات الملايين تضيع سنويا

واخر اتفاق مبرم عقد مع ادارة مصفاة مدريكو يعود تاريخه الى عام ١٩٥٥ . أما بالنسبة لادارة مصفاة نفط العراق فقد عدل الاتفاق الاساسي معها في عام ١٩٦٢ . وطوال هذه السنوات تضيع على الخزينة عشرات الملايين من الليرات سنويا كان على الشركتين ان تدفعاها فيما لو اتبعت المبادىء التي تضمنتها الاتفاقات الجديدة التي عقدتها الشركات البترولية العالمية مع العديد من البلدان في اسيا وافريقيا .

واذا أخذنا أرقام وزير الاقتصاد الذي يقدر خسارة خزينة الدولة السنوية الحاصلة نتيجة الاتفاقات المجحفة بـ ٥٠ مليونا يتبين لنا ان عدة مئات الملايين من الليرات قد نهبتها الشركتان الاحتكاريتان طوال السنوات الماضية . وفوق ذلك فان الشركتين احجمتا عمدا عن تنفيذ بعض بنود اتفاقات الامتياز الاساسية ومن ذلك عدم قيامهما بانشاء صناعات بتروكيميائية ، الامر الذي يفقد البلاد موردا انتاجيا مهما يضاف الى الدخل الوطني العام .

أمثلة صارخة عن الاتفاقات المجحفة

وقد اعترف وزير الاقتصاد في مؤتمرهالصحفي الذي عقده في اخر الشهر الماضي بجانب من البنود المجحفة التي تضمنتها الاتفاقاتالاساسية المعقودة مع مصفاتي صيدا وطرابلس ، ولخصها بما يلي :

أولا — تعهدت الحكومة بتسديد ٧ بالمئة سنويا من الرأسمال الموظف لانشاء المصافي وذلك لمدة ١٤ سنة .

ثانيا — تعهدت الحكومة بتامين ربح صاف للشركتين مقداره ٧ ونصف بالمئة يشمل ما يلي : أ — الرأسمال الموظف لانشاء المصافي لمدة ١٤ سنة ، ب — ثمن النفط الخامالمستهلك للانتاج ، ج — جميع المصاريف العامة ومصاريف التشغيل . وهذا الربح الصافي يتم دفعه فورا باضافته الى كلفة سعر المحروقات المسلمة على ابواب المصافي للاستهلاك المحلي .

وهكذا فان الدولة ضمنت للشركتين استرجاع كامل رأسمالها الموظف خلال ١٤ سنة بالاضافة الى ربح صاف بنسبة ٧ ونصف بالمئة . ومع ان فترة الـ ١٤ سنة المحددة لاسترجاع كامل الرأسمال الموظف قد انتهت فأن الشركتين لا تزالان حتى الان تستوفيان نسبة ٧ بالمئة سنويا ، وبذلك تحققان مضاعفة ارباحهما الصافية المعلنة علما ان ارباحهما الحقيقية تفوق كثيرا الارباح المعلنة .

واذا ما اخذنا بالاعتبار ان مدة امتياز شركة مصفاة مدريكو هي ٧٥ عاما يتبين ان الشركة تنوي استيفاء رأسمالها الموظف أكثر من ٥ مرات في حين استوفت في الواقع كامل رأسمالها خلال السنوات الـ ١٤ الاولى المنصرمة . ويمكن قول الشيء نفسه عن مصفاة شركة نفط العراق .

٣٩ مليونا فرق اسعار سنويا

والجدير بالذكر ان ادارتي المصفاتين ما برحتا تحاسبان الدولة على أساس سعر البترول المعلن عند توقيع الاتفاقات الاساسية، اي ٢٢١ سنتا اميركيا او ٥٣ ليرة لبنانية للطن الواحد من البترول الخام في مصفاة طرابلس، و ٢١٧ سنتا اميركيا او ٥٢ ليرة للطن في مصفاة صيدا . في حين ان عدة شركات بترولية عالمية عقدت خلال السنة الماضية اتفاقات مع بعض البلدان الاسيوية تزودها بموجبها بالبترول الخام وذلك بسعر ١٢٨ سنتا أميركيا أو ما يعادل ٣١ ليرة للطن ، ويتضح من ذلك أن لبنان يدفع للمصفاتين زيادة ناتجة عن فرق الاسعار مقدارها حوالي ٢٢ ليرة في الطن . ولما كان استهلاك البلاد من البترول قد بلغ في العام الماضي ١٫٨ مليون طن فان الخسارة السنوية الحاصلة تبلغ اكثر من ٣٩ مليون ليرة لبنانية .

ان الاتفاقات النفطية المجحفة بحق لبنان لا تقتصر ، كما هو معلوم ، على مصفاتي صيدا وطرابلس . والواقع أن جميع الاتفاقات مع الشركات النفطية سواء منها العاملة في حقل التكرير ام التوزيع ام النقل بواسطة الانابيب ، هي جميعا اتفاقات مجحفة تتيح لهذه الشركات جني أرباح خيالية .

ولكن الحكومة لم تات على ذكر هذه الاتفاقات الاخرى ، وخصوصا الاتفاقات القائمة مع شركتي ارامكو الاميركية ونفط العراق ذي الادارة البريطانية . فهاتان الشركتان لا تدفعان للبنان مقابل امرار انابيبهما التي يسيل فيها البترول الى الشاطيء اللبناني من منابعه في السعودية والعراق سوى عائدات هزيلة تقل بشكل صارخ عما هو معمول به في البلدان الاخرى.

واتفاقات نقل البترول ايضا

ولو كانت الدولة فعلا تنوي انتهاج سياسة جديدة في علاقاتها مع شركات النفط تحرص على ضمان الحقوق الضائعة ، لكانت طلبت كذلك الدخول في مفاوضات مع شركتي نقل البترول بواسطة الانابيب عبر الاراضي اللبنانية . وفي رأي بعض الخبراء ان الخسارة الناشئة عن الاتفاقات المجحفة مع هاتين الشركتين تفوق مثيلتها مع مصفاتي صيدا وطرابلس .

وفي الوقت الذي تحقق فيه شركات البترول العاملة في لبنان أرباحا ضخمة نجدها تتبع سياسة استغلالية بشعة تجاه عمالها ومستخدميها .

وقبل اسبوعين أعلن عمال ومستخدمو شركة مدريكو اضرابا من اجل زيادة الرواتب دام عدة ايام اظهرت الادارة خلاله اشد اشكال التعنت والمقاومة لمطالب المضربين المشروعة. وانتهى الاضراب دون استجابة جميعالمطالب ، وقد أحيل الخلاف على اللجنة التحكيمية التي نص عليها قانون العمل للبت فيه . هذا ورفضت الشركة دفع اجور ايام الاضراب حتى للعمال الذين لم يضربوا بالنظر لكون قرار النقابة باعلان الاضراب قد استثناهم من التوقف عن العمل . ثم تراجعتالشركة عن موقفها على أثر حملة تضامن مع عمال مدريكو من جانب معظم النقابات العمالية وتهديد نقابات عمال الشركات البترولية باعلان الاضراب. وهناك الان ٣٧٠ دعوى اقامها العمال على شركة مدريكو امام محكمة العمل بسبب رفضالشركة دفع اجور الساعات الاضافية التي اشتغلوها.

وتلجأ شركة مصفاة طرابلس الى اساليب مماثلة تجاه العمال والمستخدمين . ويذكر انه قبل عدة سنوات قامت ادارة الشركة بصرف فريق كبير من العمال والمستخدمين بالجملة .

ويتساءل المواطن كيف تستطيع الحكومة أن تفاوض ادارتي مصفاتي صيدا وطرابلس انطلاقا من موقف الند للند في الوقت الذي لا تترك فيه الدولة مناسبة الا وتبرهن فيها عن ولائها للدول الغربية الكبرى ، ولا سيما الولايات المتحدة الاميركية ، وتفتح جميع الابواب في وجه تغلغل الرساميل الاحتكارية وتمكنها من الاستيلاء على شرايين الحياة الاقتصادية في البلاد وتتحكم في توجيه سياسة البلاد .

وليس بدون مغزى بالطبع ان الشركات البترولية على اختلافها قد نجحت ، بوسائلها الاغرائية المختلفة ، بان تقيم علاقات وثيقة مع العديد من رجال السياسة والنواب والمسؤولين في اجهزة الدولة على المستويات العالية . وواضح ان كل هذه الجهود قد أثرت في الحؤول دون تعديل الاتفاقات المجحفة التي تمكن الشركات من جني اقصى الارباح والتصرف كما لو أنها سلطة قائمة بذاتها لا تشملها قوانين الدولة .

وليس ادل على سياسة التساهل والاستسلام التي تتبعها الدولة تجاه الشركات البترولية من كون النظام القائم قد اعفى هذه الشركات من الضرائب والرسوم في الوقت الذي يثقل فيه كواهل العمالوالمستخدمين وسائر فئات الكادحين ذوي الدخل المحدود بموجات متزايدة منالضرائب الجديدة ، وفي الوقت الذي تشتد فيه وطأة الغلاء ويزداد ارتفاع تكاليف المعيشة .

مصفاة الزهراني في صيدا



● ان عجز الكاتب ، أو عدم رغبته في أعمال الفكر ، ولو قليلا ، في مضمون الشعارات السياسي والنظري لهو ممايدهش .
● ان ثمة اناسا يشتهون الرد على غيرهم .. ولكن ماذايقولون ، وبأي شكل ، ولاي سبب ، ولاية غاية ؟.. انها أمور مجهولة منهم !

لينين

مساهمة في النقاش حول شعار «الدولة الفلسطينية الديمقراطية»

منذ أن طرح شعار «الدولة الفلسطينية الديمقراطية» من قبل اليسار الفلسطيني المتمثل بالجبهة الشعبية الديمقراطية، وهو مجال نقاش واسع من ناحية ، ومجال تفسيرات وتشويهات واعتراضات من ناحية أخرى ..

وقد جاءت هذه التفسيرات والتشويهات والاعتراضات ، في معظمها ، من بقايا ممثلي الفكر القومي القدامى الذين أعاد لهم طرح الشعار « ذكريات تاريخية » لمواقف الاحزاب الشيوعية الخاطئة من القضية الفلسطينية عام (١٩٤٨) حين وافقت على التقسيم ، والذين يجابهون عادة أي موقف أممي صحيح ، بالتعصب القومي والشوفينية المغلفة بالصفاء القومي والانسانية ، فيتصورون ان الحلول الديمقراطية المعروضة في برنامج ماركسي — لينيني ، وكأنها تفريط بالقضية القومية .

هذا كان حال مجلة « الاحرار » — خاصة — التي شنت حملة واسعة — « مرتبطة ارتباطا وثيقا بأكثر الترددات القومية البادية في الوقت الحاضر بوجه عام » — على شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية وعلى مواقف الجبهة الشعبية الديمقراطية .

فقد كتبت « الاحرار » ثلاثة مقالات متوالية هي :

١ — بين آري الياف وملك المغرب، شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية يتحول الى شعار للتسوية « عدد ٦٦٦ » .

٢ — شبهات جديدة حول شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية — « عدد ٦٦٧ » .

٣ — الدولة الفلسطينية الديمقراطية بين الخطأ التكتيكي والتفريط الاستراتيجي — « عدد ٦٦٨ » —

وفي هذه المقالات الثلاثة مجموعة من الاعتراضات على الشعار يمكن تلخيصها وعصرها ببساطة نتيجة « الاسلوب الانشائي اللفظي الطاغي عليها ، والذي يتميز به — عادة — الفكر القومي البورجوازي الصغير : المثالية والضبابية ، النزعة القومية المتعصبة المغلفة بالطابع الانساني ، الشعارات العامة، العموميات والهروب من التحديد والتدقيق في المواقف » ... لذلك يمكن عصر المقالات الثلاثة بالاعتراضات التالية :

١ — ملاحظات تشكيكية حول التقاء هذا الشعار مع ما تطرحه الرجعية العربية من ناحية ، وما يطرحه اليسار الصهيوني من ناحية اخرى . وهذا ما يجعل الرجعية والصهيونية « تستولي » على الشعار وتحوله الى شعار تسوية .

٢ — ان شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية ينفي عروبة فلسطين ، لذلك فهو شعار قطري يضع الديمقراطية مقابل العروبة ، بديلا عن المفهوم القومي للتحرير . (هذا ما تضمنه المقالان الاولان) .

٣ — المقال الثالث ، وكان باسم جبهة التحرير العربية، يحاول تصحيح بعض التشكيك الوارد في المقالين السابقين ، فيفرق بشكل عام بين مواقف مجموعات مختلفة :

أ — المجموعة الاولى هي المجموعة المشبوهة التي تطرح هذا الشعار .. (الرجعية) .

ب — المجموعة الثانية هي المجموعة البريئة في حركة المقاومة الفلسطينية ، وهي تنقسم بدورها الى مجموعتين :

— المجموعة الاولى تطرح الشعار كتكتيك — (تقصد « الاحرار » موقف فتح دون أن تسميه) — .

— المجموعة الثانية هي الجبهة الشعبية الديمقراطية التي تطرح الشعار كاستراتيجية .. وهنا تناقش « الاحرار » ما فهمته من موقف الديمقراطية حول اليسار الاسرائيلي — وتسمي ذلك بخطة تأليب اليسار الاسرائيلي على الصهيونية — وسنرى كيف أن هذا الفهم ليس فيه أي ظل من الفهم !

الى ماذا تنتهي هذه الاعتراضات في فكر « الاحرار » ؟.. عمومية شديدة العمومية : « عروبة فلسطين وتحريرها ضمن التحرير القومي الشامل » .

سنحاول جر « الاحرار » الى بعض التحديدات والتدقيقات النظرية والسياسية في مناقشة القضايا التالية :

١ — حقيقة شعار « الدولة الفلسطينية الديمقراطية » كما طرحته الجبهة الشعبية الديمقراطية .

٢ — موقف الرجعية العربية وشعاراتها ..

٣ — معنى الارتباط بين معركة تحرير فلسطين ومعركة التحرير العربي الشاملة .

٤ — الصهيونية واليسار الاسرائيلي والصراع الطبقي ..

٥ — شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية ومغزاه النظري والسياسي .

شروط اساسية لشعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية

● أولا : حقيقة شعار « الدولة الفلسطينية الديمقراطية » كما طرحته الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين .

وردا على التشويهات والتفسيرات المغلوطة للشعار ، لا بد من تحديد حقيقته كما طرحته الجبهة فعلا ، في مشروع القرار المقدم منها الى المجلس الوطني الفلسطيني السادس .. فشعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية ارتبط بثلاثة شروط اساسية :

— الشرط الاول : ازالة الكيان الصهيوني ممثلا بكافة مؤسسات الدولة الاسرائيلية القائمة وخاصة المؤسسة العسكرية ، بالاضافة الى المؤسسات السياسية والنقابية الصهيونية .

— الشرط الثاني : ان دولة فلسطين الديمقراطية هي جزء لا يتجزأ من دولة فيدرالية اشتراكية عربية في المنطقة بحكم الارتباط المصيري بين فلسطين والامة العربية .

— الشرط الثالث : ان تحقيق الدولة الفلسطينية الديمقراطية لا يمكن أن يتم الا باسلوب الكفاح المسلح على طريق حرب التحرير الشعبية ضد الصهيونية والامبريالية والرجعية.

ان هذه الشروط الثلاثة الاساسية والواضحة تنفي بحد ذاتها أي تفسير أو تشويه للشعار بكونه شعارا للتسوية مع الكيان الصهيوني.. وهي تنفي أيضا أي تفسير أو تشويه للشعار بكونه « شعارا قطريا » لا يربط بين معركة تحرير فلسطين ومعركة التحرير العربي الشاملة .

الا أن مجرد نفي هذه التفسيرات والتشويهات لا يفسر حقيقة ردود الفعل عند ممثلي الفكر القومي البورجوازي الصغير تجاه الشعار ، اذ أن ردود الفعل هذه تحمل في طياتها نزعة التعصب القومي وبقايا الشوفينية والعنصرية النابعة من اثار الفكر الفاشي عليهم ، والتي تمنعهم من رؤية المواقف على حقيقتها ، ومن « اعمال الفكر في مضمون الشعار النظري والسياسي » — كما يقول لينين — .. لذلك فهم يعارضون شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية حفاظا على « نزعة شوفينية » حملها الفكر القومي البورجوازي الصغير — بشتى اتجاهاته — باستمرار ..

تحليل مواقف الرجعية العربية

● ثانيا : مواقف الرجعية العربية من شعار « الدولة الفلسطينية الديمقراطية » .

وهنا تورد « الاحرار » مثالين متناقضين :

١ — تصريحات الملك الحسن الثاني في المغرب حول انشاء دولة فلسطينية كأساس لاحلال السلام في المنطقة واشارته الى أن هناك جهات فلسطينية تقبل بهذه الفكرة .

٢ — كتابات بعض الصحف الرجعية ، كجريدة « الحياة » البيروتية .. وتعلق « الاحرار » على ذلك بالقول : « ان الرجعية العربية والاستعمار كانا يرددان باستمرار أن اليسار في البلاد العربية صاحب موقف مفرط في قضية فلسطين ، وان اليسارية معناها وضع الرابطة الطبقية فوق الرابطة القومية، وأنها بالتالي على استعداد لان تتقبل الوجود الاسرائيلي ، اذا كان هذا الوجود مصبوغا « بالصباغ التقدمي » .

ان فكر « الاحرار » غير قادر على تحليل مواقف الرجعية من القضية الفلسطينية سوى بالعموميات ، لذلك فالاحرار تورد المثالين المتناقضين لموقف الرجعية العربية من شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية دون أن تربط بينهما ، وتستخرج مغزاهما الحقيقي ، بحيث يتضح « ما وراء » التهمة الرجعية لليسار .

وهكذا عندما يسمع ممثلو الفكر القومي البورجوازي الصغير ما تقوله الرجعية عن مصالحة مزعومة بين البروليتاريا العربية والبروليتاريا اليهودية ، وعن الرابطة الطبقية بينهما ، عندما يسمعون ذلك تهلع قلوبهم خوفا ويصابون بدوار التعصب القومي ، ويحملون اتهام الرجعية محمل الجد ، فيخافون أن تكون « الرابطة الطبقية » هي كذلك بالفعل، فيرتدون الى « الرابطة القومية » بصفاء ونقاوة ..

وتنسى « الاحرار » في غمرة خوفها وهلعها من اتهام الرجعية ، التحديد والتدقيق في مواقف الرجعية العربية وتناقضاته من خلال تناقض أقوالها وأفعالها :

ان تاريخ الرجعية العربية مع القضية الفلسطينية هو تاريخ هذا التناقض بين أقوالها وأفعالها .

فهي قولا مع تحرير فلسطين ..

وهي عمليا متحالفة مع الاستعمار الحليف العضوي لاسرائيل .

وهي مع تحرير فلسطين لفظيا ، ولكنها تمارس عمليا برنامجا مناقضا لمتطلبات معركة تحرير فلسطين .

ولكن هذا التناقض لا يكفي لتفسير موقف الرجعية الحقيقي .

فالرجعية العربية تطرح لمعركة تحرير فلسطين — التي تخوضها لفظيا — حلولا قومية متعصبة وشوفينية ، أو حلولا « دينية » وعنصرية ، تعبيرا عن وضع محدد: انها تستظل بالايديولوجية القومية المتعصبة والشوفينية ، وبأيديولوجية « الصراع الديني » والعنصري مع اليهود ، كي تسحبها الى مجتمعاتها هي .. حيث تقف على قمته تمارس الاستغلال وتتحالف مع الاستعمار .

ان هذه الايديولوجيات تعطيها سلاحا نظريا تضليليا في الداخل ، لتحويل أنظار الجماهير عن معركتها الداخلية الى معركة تخوضها لفظيا ضد اسرائيل .. أي أنها تصرف أنظار الجماهير عن خوض المعركة مع الطبقة الرجعية الحاكمة نفسها بكونها الامتداد الحقيقي لمعركة تحرير فلسطين .

وهكذا فان اتهام الماركسية و « الطبقية » بأنها مرادف للصلح مع اسرائيل ، ما هو الا سلاح دعاوي لبث ونشر ايديولوجيتها الرجعية. وهذا يفسر تركيز الفكر اليميني والرجعي الدائم على اسطورة سيطرة اليهود على الماركسية أو نشوء الماركسية على يد اليهود.

ان الرد على الصهيونية بالتعصب الشوفيني والديني ضد اليهود هو بمثابة توسيع للغطاء الايديولوجي الذي تتستر به الرجعية ضد شعوبها .

لا شك أن الرجعية العربية قد استغلت اخطاء الاحزاب الشيوعية عام ١٩٤٨ ، الا أنها استغلتها لنشر ايديولوجيتها الرجعية (التعصب العنصري والديني ضد اليهود) . أما رد ممثلي الفكر القومي البورجوازي الصغير على « اتهام » الرجعية لليسار ، بالخوف من طرح اي شعار ديمقراطي — ديمقراطي بمعنى انتفاء أية نزعة شوفينية أو عنصرية فيه — وبالارتداد الى التعصب القومي ، فهو بمثابة تقديم « خدمة مجانية » للايديولوجية الرجعية .

ولنمض بالتحديد الى نهايته .. محللين بدقة المثالين المتناقضين اللذين ذكرتهما « الاحرار » : تصريحات الملك الحسن الثاني يتبنى شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية ، وكتابات رجعية باتهام اليسار بالتفريط بالقضية الفلسطينية لانه يطرح شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية .

فما هو تفسير هذا التناقض في مواقف الرجعية ؟

تحليل موقف الرجعية المغربية

— وهنا لا بد من توضيح : ان الملك الحسن الثاني حين يتبنى شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية انما يتبناه بمضمونه العلماني ، (تعايش الطوائف ضمن دولة علمانية واحدة) وباطاره الفلسطيني البحت —

ان موقف الملك هذا يعود الى عدة عوامل أساسية :

١ — تحويل انظار الجماهير المغربية بحماسها الوطني العفوي للقضية الفلسطينية عن « المعركة الداخلية » .. باعتبار أن الطبقة الحاكمة والجماهير في موقف واحد مؤيد للقضية الفلسطينية .. وهذا ما يجعل الملك يدفع ، بسخاء شديد ، التبرعات للعمل الفدائي من ناحية ، ويهتم اهتماما شديدا بعقد المؤتمرات العربية والاسلامية في المغرب من ناحية أخرى.

فقد لعب المؤتمر الاسلامي ، وبعده مؤتمر القمة العربي اللذان عقدا في المغرب دورا اساسيا في تغطية حملات القمع الداخلية ضد التقدميين .

— تقول رسالة المغرب التي نشرتها « الحرية » في عدد سابق :

« ... وفي غمرة الاحداث جاء الرؤساء والملوك الى الرباط ليكون مؤتمرهم بمثابة تدعيم معنوي وتشجيع ادبي للحكم ، وغسل لذنوبه أمام جماهير الشعب المغربي.. ولم يكد مؤتمر القمة ينتهي ، حتى قامت الصحافة الرسمية والاذاعة والتلفزيون باستغلال نتائجه ، وامتلأت جميع الاركان بصور الملك مع الرؤساء والملوك العرب ، وكذا مع ممثلي المقاومة الفلسطينية، وصحبت هذه الحملة الدعائية حملة أخرى ، وهذه المرة واسعة وشاملة ذهب ضحيتها اكثر من مئة وعشرين مناضلا تقدميا ... »

٢ — ان العناصر الصهيونية في المغرب ذات نفوذ كبير في ادارة الدولة .. فهي تحتل مراكز اساسية في مختلف الوزارات ، كما توجد رأسمالية يهودية مغربية واجنبية لها علاقات مالية مع فئات كثيرة من الرأسمالية المغربية الشريكة أو الوكيلة للرأسمال الاجنبي ، بالاضافة الى علاقاتها الوثيقة مع كبار الموظفين ورجال البلاط الملكي .

وتقف هذه الفئات الصهيونية المغربية والاجنبية وراء الحكم تمده بالدعم والتأييد وتؤمن له أوثق العلاقات مع الرأسمالية الاجنبية .

وبعد هزيمة ٥ حزيران كشفت هذه الفئات عن صهيونيتها علانية حتى أنها احتفلت بالنصر الاسرائيلي ، خاصة في الدار البيضاء ، في المقاهي والمطاعم .. وأعلنت صراحة : « نحن

بقلم: محمد كشلي

اسرائيليون أولا ،و مغاربة ثانيا » ..

وكان رد الفعل العفوي عند الجماهير المغربية أمام هذه المظاهر الصهيونية اعلان شعار « المقاطعة الاقتصادية لليهود المغاربة الصهيونيين » ..

فماذا كان موقف الحكم من ذلك ؟؟

حماية الفئات الصهيونية واعتقال كل من يتعرض لها ، خاصة في صفوف العمال حتى أن المحجوب بن صديق رئيس الاتحاد المغربي للشغل — بالرغم من رضى الحكم على سياسته النقابية الانتهازية — اعتقل وحوكم سنة ونصف ، لانه أرسل برقية الى الملك يستنكر فيها دعم الحكم للعناصر الصهيونية «١» .

العلمانية والتبرير الايديولوجي

اذا كانت الرجعية المغربية متحالفة مع هذه العناصر الصهيونية وتحميها ، فكيف يمكن أن توفق بين ايديولوجية عنصرية وتعصب ديني ضد اليهود عموما ، وبين هذا التحالف ؟.

١ — تقول تلك البرقية : « ان الاتحاد المغربي للشغل يفضح بصرامة الدعم المطلق الذي تمنحه الحكومة لحفنة من الاستفزازيين الصهاينة ضد مجموع الاعوان المغاربة العاملين بالمكتب المغربي للتنسيق والتصدير . وموقف الحكومة هذا في الظروف المفجعة التي يجتازها العالم العربي حاليا يشكل تحديا لمشاعر الشعب المغربي ومن شأنه أن يتسبب في عواقب وخيمة داخل الطبقة العاملة ، هذه الطبقة التي تحس باستياء عميق أمام ثقل الامبريالية الساحق على بلادنا وسيطرة الصهيونية على المراكز الحساسة بداخل جهاز الدولة المغربية » —

ان الرجعية المغربية بحاجة الى أن تظهر بمظهر غير متعصب كي تغطي تحالفها مع العناصر الصهيونية ، فوجدت في الضمون العلماني الذي يتضمنه شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية الذي طرحته حركة « فتح » ، « التبرير الايديولوجي » المطلوب .

وهكذا فان الرجعية تتراجع عن ايديولوجيتها المتعصبة العنصرية والدينية لليهود ، حينما تتحالف مع العناصر الصهيونية المحلية ، فتتحول الى الايديولوجية العلمانية لتعطيها التبرير المطلوب .

عندما قامت الجماهير المغربية ضد العناصر الصهيونية المتغلغلة في اجهزة الدولة بعد أن كشفت عن أوراقها وتأييدها لاسرائيل ، كان رد الرجعية المغربية اتهام الجماهير بالعنصرية والتعصب ضد اليهود ، واظهار نفسها كمدافع عن الديمقراطية العلمانية وحرية الاديان ...

أما الرجعيات العربية الاخرى فانها تستعمل الايديولوجية المتعصبة دينيا ضد اليهود لتضليل الجماهير وصرف انظارها عن تحالفها مع الاستعمار ..

ماذا تعني كل هذه المتناقضات في مواقف الرجعية ؟.. وهل يكفي تبني الملك الحسن الثاني لشعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية للتخوف منه واعتباره شعارا للتسوية ، واداة في يد الرجعية ، أم يجب تفسير هذه التناقضات في مواقفها ، وفضح حقيقة تحالفاتها مع الاستعمار والصهيونية ؟

ان ممثلي الفكر القومي البورجوازي الصغير لا يستطيعون ذلك ، لانهم يأخذون الافكار والشعارات بظاهرها لا بمضمونها النظري والسياسي ، لذلك فهم يردون بسرعة : توقفوا عن اطلاق هذا الشعار لان الرجعية قد استولت عليه !!

بين « اتهام » الرجعية لشعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية بانه تفريط بالقضية الفلسطينية ، وبين تبني الرجعية المغربية له، مغزى مشترك واحد ..

ان الرجعية تستعمل الايديولوجيات العنصرية والدينية والعلمانية تجاه اليهود حسب حاجتها لتغطية مصالحها وتحالفاتها مع الاستعمار والصهيونية .

أما الموقف الثوري والاممي الصحيح الذي يمثله شعار « الدولة الفلسطينية الديمقراطية» فهو الذي يخيفها ، لانه يعريها على حقيقتها ويفضح مواقفها ، لذلك فهي تشن عليه حملة مسعورة بانه ينطوي على ما تفعله وتمارسه هي نفسها : التخلي عن معركة تحرير فلسطين ..

كيف تناقش « الاحرار » كل ذلك ؟؟

مرة أخرى نجد الفكر الانشائي واللفظي ، ونجد العموميات ، والخوف من التحديد ، والخوف من استغلال الشعار ، والبعد عن تحليل المضمون النظري والسياسي لاي شعار. فالاحرار تخلط بين مضمونين نظريين وسياسيين مختلفين لشعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية .. المضمون العلماني في اطار فلسطيني بحت، كما تطرحه حركة فتح ، والمضمون الاممي في اطار الثورة الاشتراكية العربية كما تطرحه الجبهة الشعبية الديمقراطية . والخلط بين هذين المضمونين المختلفين نابع من الفكر اللفظي الذي يعتبر الشعار مجرد لفظة أو كلمة معلقة في الهواء فوق القوى الاجتماعية والسياسية ، لذلك فهو قابل للاستغلال والانتقال من يد الى يد .

عندما يتبنى الملك الحسن الثاني شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية تصرخ « الاحرار » بعمومية شديدة وبدون تحليل أو تحديد : « ان دولة فلسطين الديمقراطية تتحول الى شعار للتسوية .. الرجعية تستولي على الشعار لانها وجدت فيه ضالتها » ..

وعندما تهاجم الصحف والاقلام الرجعية شعار اليسار وتتهمه بالتفريط بالقضية الفلسطينية ، تصرخ « الاحرار » كذلك بعمومية شديدة وبدون تحليل أو تحديد : « الرجعية العربية تريد التفريط بالقضية الفلسطينية عن طريق مشاريع اليسار » ..

وهكذا يكون رد ممثلي الفكر القومي البورجوازي الصغير على دعاوة الرجعية وأسلحتها الايديولوجية ، برفض شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية لانه يثير الشبهات والاتهامات من قبل الرجعية ... وتعلن « الاحرار » : « ان هناك مخططا خطيرا يواجه به التحالف الصهيوني — الاستعماري — الرجعي حركة الثورة العربية اليسارية عن طريق اثارة الشبهات حول موقفها من القضية الفلسطينية من جهة ، ومن ثم الاستفادة من مشاريع بعض الجهات اليسارية لتضمها الى حساب تصفية القضية التي لن يستفيد منها الا هذا التحالف الثلاثي » !!

ماذا تحارب الرجعية في شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية ؟

ولو فكرت « الاحرار » قليلا ، ولو اعملت « الفكر » قليلا في المضمون النظري والسياسي للشعار الذي يطرحه اليسار ، لوجدت أن هذا « المضمون » هو الذي تحاربه الرجعية ، وتحاربه لانه يعود بالخطر عليها في داخل مجتمعاتها نفسها ، اذ هي تستعمل القضية الفلسطينية دائما للحفاظ على « تماسكها الداخلي » .. فاذا كانت القضية الفلسطينية هي قضية قومية بحتة أو قضية دينية ، فهذا يعني أن « الصراعات الداخلية والطبقية » خطيرة ومشبوهة ، لانها تشتت الجهد وتصرف الحكام عن المعركة مع العدو ..

لذلك تعلن الرجعية دائما : ان اسرائيل تشجع الحروب الطبقية !.. وبالتالي فان الافكار الثورية والماركسية ما هي الا خطر يوازي خطر اسرائيل ، بل واحيانا هي اخطر من خطر اسرائيل .

ان ما تحاربه الرجعية في شعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية هو ، بالضبط ، مضمونه النظري والسياسي ، ومضمونه الثوري والاممي الصحيح .. الافكار الثورية التي يستند اليها ، والموقف الماركسي اللينيني الصحيح من الصهيونية الذي يتضمنه ويحتويه.

تبقى من المناقشة ثلاث قضايا هي:

١ — معنى الارتباط بين حركة تحرير فلسطين ومعركة التحرير العربي الشامل

٢ — الموقف الماركسي اللينيني الصحيح من الصهيونية ، اليسار الاسرائيلي ، والصراع الطبقي داخل اسرائيل .

٣ — المغزى النظري والسياسي لشعار الدولة الفلسطينية الديمقراطية .. فالى العدد القادم .

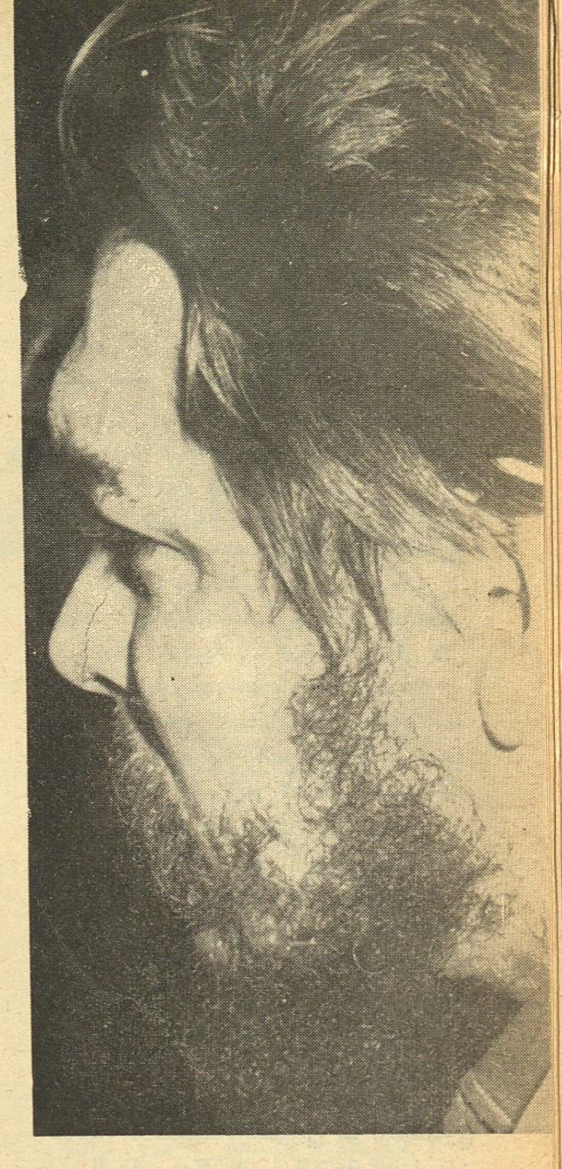
□ محمد كشلي □

العالم

بوليفيا بعد غيفارا

حقيقة الانقلاب العسكري

• محاولة جدية وخطيرة لاحتواء الثورة القائمة من تحت بادعاء انجازها من فوق ضمن حدود النظام



بقلم : مورو فالاجوس

منذ شهور قام انقلاب عسكري في بوليفيا تحت واجهة وطنية وتقدمية. فما هي حقيقة هذا الانقلاب العسكري ، على ضوء الوضع الملموس في بوليفيا .. هذا ما يعالجه هذا المقال الذي يعبر عن وجهة نظر « الاتجاه الثوري للماركسيين اللينينيين » في بوليفيا :

في السادس والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٦٩ قام الجنرال الفريدو اوفندو كانديا القائد الاعلى للقوات المسلحة بانقلاب اطاح بالحكومة المدنية التي يرأسها « سايلس سالناس » .

وقد تم الانقلاب دون طلقة واحدة ودون أن تغوص حربة في جسد انسان . لقد كان الانقلاب للدعاية واستهدف ارباك الناس وتشويش رؤيتهم أو على الاقل اثارة توقعاتهم حول التغيير السياسي . ولهذا قدمت السلطة عرضا مسرحيا كبيرا ظهرت فيه الاسلحة العسكرية كما تليت بيانات التأييد للانقلابيين الذين اطلقوا اخيرا على انقلابهم اسم « ثورة » .

اننا نعتبر أن مسؤولية كشف الاسباب التي حركت القوات المسلحة نحو السلطة تقع على عاتقنا كما نعتبر أنفسنا مسؤولين عن كشف اهداف الانقلابيين الملموسة ، وتنبيه شعبنا الى المخاطر التي تتهدده والتي تختفي وراء واجهات ديماغوجية . ان الوفاء بهذا الالتزام الثوري يدعونا للقول اننا في مواجهة تغيير في الاشخاص وليس تغييرا اجتماعيا . وهنا نتناقض مع السذج والطوباويين والاعتذاريين الرسميين . فليست هنالك ثورة حيث لا تبديل للقوى السياسية التي احتكرت السلطة السياسية منذ عام ١٩٦٤ ..

أما المثقفون الانتهازيون المنتشرون في المجلس الوزاري الجديد فليست لهم انتماءات حزبية وعقائدية محددة. وليس هناك ثورة في برنامج « ثوري » لا يعرض أي تغيير اساسي كما يعوزه التماسك ولا يزيد في الواقع عن كونه خليطا من المعميات والمتناقضات .

ان هذا البرنامج يقل عن أي برنامج نقابي متخلف . وهو ينطق بروح البورجوازية الصغيرة التي ينتمي اليها واضعوه . ان تغيير الفريق الحاكم لا يهدف الى صنع الثورة ، وانما لسد أفقها الشعبي والبروليتاري المتقدم من منطلق اشتراكي . ان هذا التحرك العسكري يعتبر استجابة ذكية في ظل الظروف الراهنة . انه نتاج عجز النظام الرأسمالي في مواجهة وضع محدد وغير مستقر . انها محاولة امبريالية بورجوازية جديدة وخطيرة لاحتواء الثورة القائمة من تحت ، بادعاء انجازها من فوق ، ضمن حدود القانون والنظام والهدوء واحترام الملكية الفردية والاحتكارات.

ان هذا التقييم يرتكز على الاعتبارات التالية :

١ — ان حرب العصابات وتصاعد الحركة العمالية ارغمت الجنرالات على اتخاذ اجراءات دفاعية . ويثبت هذا الرأي اقوال القادة أنفسهم ، وما ورد في مقدمة « البيان الثوري » .

فقد نصت مقدمة البيان على أن الحركة العسكرية قامت نتيجة الاخطار التي تهدد « مؤسسات الامة » بسبب التقدم الذي حققته قوى اليسار المتطرف ونشاط رجال العصابات المتزايد ، هذا النشاط الذي عجزت حكومة « سايلز » عن مصارعته كما عجزت بشكل خاص عن القضاء على « التخريب » ، أي على الكفاح المسلح . ان هذا يوضح اهداف الضباط التي لم تتغير بعد منذ نوفمبر سنة ١٩٦٤ عندما كانت هناك انتفاضة شعبية ونامية تهز البلاد وتهدد مؤسسات المجتمع الرأسمالي . واليوم كالامس يخرج الضباط من مراكز قيادتهم ليجابهوا بالاسلوب الملائم تصاعد حركة جماهيرية تتعبأ من العمال والفلاحين وجماهير الطلبة .. هذه الحركة التي تشكل حركة حرب العصابات وجهها الديناميكي .

وقد اجبر كبار الضباط على الاعتراف قبل فترة قصيرة من الانقلاب بأن نشاط الثوار لم يقمع رغم الضربات التي اصابت « جيش التحرير الوطني » الذي بدأ غيفارا وانتي بيريدو بناءه .

وكان هذا الاعتراف يعني أن خطط العسكريين قد فشلت في سحق الثورة .. ان تدمير الاتحادات النقابية والاذاعات التي يملكها العمال ، والقوانين الارهابية ومعسكرات الاعتقال وتطويق المناجم بالجنود، لم تعط الثمار المرجوة ، فقد ازدادت تناقضات الحكم حدة ، واستمر دخل المواطن في الهبوط .. فبعد أن كان دخل الفرد السنوي يساوي ١٣٠ دولارا في السنة عام ١٩٥٠ هبط الى ٨٠ دولار عام ١٩٦٩ ، وهو رقم ورد في التقرير البرلماني .

ان هذا الواقع الموضوعي حرك الصراع الجماهيري الذي يلتهب الان ويجتذب قطاعات عريضة من المثقفين ومن الكنيسة الكاثوليكية التي أصبح قسسها قادة الجماهير الساخطة. وقد استقطب هذا الصراع طلاب الجامعات والكليات البعيدين عن واقع الانسحاق المادي . ان هؤلاء الطلاب يقفون ضد سياسة الجيش المستسلمة للامبريالية المعادية للديمقراطية والعمال والمصالح القومية. ان رجال العصابات ليسوا سوى استمرار للحركة الجماهيرية التي قطعت الديكتاتورية بمجازرها القمعية طريق تطورها الديمقراطي .

لقد كانت حرب العصابات تتمتع بتأييد شعبي واسع في الوقت الذي كان « تشي » يقودها عام ١٩٦٧ . الا أن هذا التأييد اتسع مع عودة ظهورها عام ١٩٦٩ بقيادة « انتي بيريدو » لان الظروف هذه المرة كانت اكثر نضجا . فالطلاب والعمال وقطاعات راديكالية اخرى من ابناء الطبقة الوسطى حسموا ترددهم حول مسألة الكفاح المسلح بقبوله كطريق وحيد . ان هذه الارادة الشعبية هي التي تدعم حرب العصابات ، ولولا هذه الارادة لما تمكنا من تفسير استمرارها بعد هزيمة « فادو دل يسو » ومقتل « تشي » وضربات تموز الوحشية ومصرع « بيريدو » . ان المقاتلين ما زالوا في الميدان رغم كل هذه الضربات .. وهناك روح عارمة من التأييد تكتسح البلاد .

ان هذه الروح تعبر عن نفسها في الولاء الذي يبديه الطلاب والكتاب والقسس والنقابات لشخصي تشي وبيريدو . ان رجال العصابات يبدون كالمسيحيين الاوائل الذين كانوا يقدمون للوحوش في الميادين الرومانية الا أنهم كانوا ينبتون مقاتلين جدد من خلفهم يهتدون بالايمان وبحتمية النصر .

لقد ثبت للنظام ان اجراءات القمع غير كافية واتضح أمامه أن الاستمرار في طريق الارهاب سيؤدي في ظل الظروف المعطاة الى انفجار ثوري ونهوض غير اعتيادي في قوة المقاتلين . ولذلك فان النظام لم يكن أمامه الا أن يطلق بعض الهواء خارج البالون لمنع انفجاره بهدف عزل المقاتلين الشعبيين . ولهذا الغرض قررت القيادة العسكرية تبني منهج اقتصادي اجتماعي واجهته يسارية ، فالبرنامج يتجه نحو الليبرالية ويقوم ببعض التنازلات ، ويعطي الانطباع بأنه يخوض معركة مجابهة مع المصالح الامبريالية . كما أن هناك اندفاعا باتجاه زيادة حصة الدولة في الاحتكارات .

ان العسكريين يريدون أن يظهروا وكأنهم حماة السيادة والمصالح القومية فذلك يمكنهم من استخدام حبل المشنقة ورشاش القتلة باسم الثورة !.

ان « سايلز » لم يطرد لانه كان عقبة توقف مسيرة السياسة الثورية التحررية ، وانما لان الضرورة كانت تقضي بعزله بعد عجزه عن احتواء حركة العصابات وتقدم اليسار ولذلك كان لا بد من انجاز تكتيك جديد متقدم للتعامل مع الجماهير .

تحول القوات المسلحة الى حزب سياسي

لقد استولت القوات المسلحة على السلطة عام ١٩٦٤ بعد أن أفلست الاحزاب السياسية وفقدت صلاحيتها التاريخية . ان هذه الاحزاب ظهرت عاجزة عن فهم الموقف المحلي والدولي راكدة مهترئة ، عاجزة عن الدفاع عن الامبريالية والرأسمالية المحلية في وجه الثورة العمالية الشعبية . وقد جاء الجيش ليملأ هذا الفراغ وليلعب دور الحزب السياسي . لقد تلقى الضباط بمجموع رتبهم تدريبا سياسيا خاصا الى جانب تدريبهم العسكري الخاص على اساليب القمع الجماهيري في المدن وحرب العصابات في الجبال . وقد قرنت هذه التدريبات بكل اشكال الامتيازات ابتداء بالمراكز ذات الدخل المرتفع الى زيادة الاجور الشهرية ٣٠٠ بالمائة . وهكذا يستطيع القادة العسكريون أن يتبجحوا الان بالقول « الدولة هي نحن » .. ولا يغير وجود « المستشارين » المدنيين في السلطة شيئا من هذا الواقع ، فهؤلاء يقومون بدور مستشاري الملوك في القرون الوسطى ، والذين أحلوا الشعوذة محل التحليل الاجتماعي .



هوية « حزب الجيش » الاجتماعية

ان القوات المسلحة جزء من الدولة وتشكل عندنا الطبقة الحاكمة المرتبطة بالامبريالية . وفي مرحلة الصدام الشامل بين الاشتراكية والامبريالية تشكل القوات البوليفية المسلحة جزءا من جيش الامبريالية العالمي الذي يتحرك ويتوجه من البنتاغون . ان هذه الحقيقة معروفة لكل طفل عندنا ، **ولهذا يشيع القول بأن الجيش البوليفي « صنع في أميركا » !**

ان هذا الجيش بحكم ثقافته وتدريبه وامتيازاته جيش محافظ حام للنظام القائم وعدو لكل اصلاح . ان التاريخ العسكري البوليفي هو تاريخ المجازر التي نفذت في العمال والفلاحين ، وهو تاريخ الانقلابات التي تقوم لوقف مسيرة الجماهير . ان الجنرال « اوفاندو » الحاكم الحالي مسؤول عن مجازر عمال المناجم عام ١٩٦٥ ومجازر « ملوني » ، و « التولاباز » في نفس العام ومسؤول عن مجزرة عام ١٩٦٧ وعن احتلال مقر نقابات العمال وتدمير الاذاعة التي يملكونها . ورغم ذلك فان هذه المؤسسة العسكرية ذاتها تدعي الان الثورية ومعاداة الامبريالية .. ان الكفاح المسلح وليس « صحوة الضمير » عند هؤلاء سيفكك المؤسسة العسكرية ويفرز منها القطاعات التي تحمل استعدادا اوليا للانضمام لجيش الشعب . ان اداة عسكرية كهذه غير مؤهلة لقيادة الثورة الوطنية والاجتماعية. ان المرحلة الراهنة من تاريخ العالم هي مرحلة الانتقال بين نظامين وشكلين انتاجيين ، ومن هنا فالثورة تعني النضال من أجل الاشتراكية. ان طريق الحضارة والتقدم للشعوب يبقى مسدودا ما لم يطح بالطبقة الرأسمالية المسيطرة ، وهزيمة الامبريالية المدعمة لهذه السيطرة . ان « البيان الثوري » الذي اصدرته السلطة العسكرية لا يتعرض لمسالة الطبقة الحاكمة واستبدالها ولا يتحدث عن تغيير الهيكل الاجتماعي القائم .. بحيث يتحول الى بناء اشتراكي .

ان ما يعرضه هذا البيان هو الابقاء على نظام الاستغلال وحمايته من مركز اقوى . ان فشل سياسة المجازر فرض على القوات المسلحة أن تتبنى شعارات جماهيرية وتقدم نفسها على انها « اليسار القومي » ..

ان هذه السياسة متصلة بالتغير الذي طرأ على سياسة الامبريالية الاميركية بعد انتصار الثورة الكوبية. لقد أرغم انتصار الثورة في كوبا الاميركيين على الظهور بمظهر « حليف التطور والتقدم » في أميركا اللاتينية . وكان على أميركا نتيجة لهذه السياسة أن ترخي اصابعها عن حفنة اخرى من الدولارات دون أن تغير نهجها الاستغلالي الاستعماري المعادي للشعوب .

ان ظروفا معينة تفرض على المستغلين تنازلات معينة ، ولكن هؤلاء باحتفاظهم بالسلطة في ايديهم يتمكنون من استعادة هذه التنازلات بعد زوال الظروف الصعبة .

البرنامج العسكري الثوري مهزلة

يبدأ البرنامج الذي وضعه العسكريون — مستخدمين ادمغة موظفيهم المدنيين — بعرض لطبيعة النظام الجديد فهو « ليس رأسماليا ولكنه ليس اشتراكيا ، وانما يجمع بين شتى انواع الملكية » .. كما يدعو البرنامج الى تحالف اجتماعي او جبهة متحدة تتشكل من مختلف الطبقات .

وأخيرا يقدم البرنامج تشكيلة من الشعارات المتناقضة التي تعود الشعب سماعها عبر السنين العشرين الاخيرة . اننا نجد لهفة العسكريين على الظهور بمظهر المعادي للهيمنة الاجنبية يتبعها مباشرة وعلى الفور ضمانات عريضة للاستثمارات الرأسمالية الاجنبية التي أعطي لها دور في عملية « التطور الاجتماعي » .

وبينما يؤكد البرنامج « السيادة القومية » فانه لا يشير الى شبكة البعثات الاميركية المختلفة التي تهدد هذه السيادة ، ولا يشير الى القواعد العسكرية الجوية — البحرية الاميركية .

ان مصير هذا البرنامج لن يكون مختلفا عن البرامج البورجوازية الاصلاحية السابقة التي تتبدد تحت ضغط المصالح الاحتكارية . ان هذه المصالح ستؤدي في النهاية بأحلام الانبياء الاصلاحيين حول تحويل الامبريالية والرأسمالية الى قوى خيرة رحومة !.

ان هذا البرنامج الذي يفتح الباب أمام الرساميل الاجنبية لم يوضع الا ليعزل رجال العصابات عن الجماهير .. انهم يقولون للجماهير الان ما يلي : « ان رجال العصابات لا يقاتلون بلا سبب ، ولكنهم ينشرون الموت والعنف وينقادون لاوامر من الخارج ، اننا سنناضل من أجل برنامج لا يقل عدالة ، ولكن دون عنف ، وبه ستتحقق العدالة الاجتماعية» .. هذا هو « البيان الثوري » .. تحول تكتيكي ومناورة مكشوفة .

ان مهمة الماركسيين اللينينيين الثوريين هي صنع الثورة لبناء الاشتراكية . اننا لن نسقط في فخ كهذا الذي أمامنا ولن نستسلم للاوهام الاصلاحية . اننا قوى ثورية فاعلة وليست متفرجة لكي نتفرج وننتقد . اننا نرسم خطا بالنار بيننا وبين الانتهازية الوظائفية ، ولا نتنازل عن دورنا في قيادة الشعب حتى النصر النهائي للاشتراكية . ومن الضرورة بمكان أن نوضح أن الاشتراكية لا تبنى بالترقيع والترميم والكسرات التي تشحذ من الامبرياليين الطغاة .

اننا نقول للعناصر الساذجة المبهورة باللفظية الرسمية للبرنامج الاصلاحي العسكري : ان النظام الاستغلالي الامبريالي القمعي لا يمكن أن يدمر بالانتصارات الصغيرة ، وان العنف الثوري هو الضرورة لتدمير الاسس التي يرتكز عليها النظام الرأسمالي .

ان بقاء السلطة في يد الرأسمالية والابقاء على البورجوازية كطبقة لا بد أن يؤدي الى امتصاص الاصلاحات وابطال فعاليتها وتحريفها ، ومن ثم تصفيتها .. ان التاريخ البوليفي غني بمثل هذه الامثلة .

ان حل البرلمان والاحزاب السياسية لم يترك في الميدان الا مؤسسة واحدة تحتكر السلطة بشكل مطلق وهي مؤسسة الجيش — الحزب .. وواجب الشعب الان هو مواجهة هذه المؤسسة الضخمة العاتية باقامة جيش الشعب . ان الاطاحة بالنظام الحالي تقتضي تهيئة اداة قادرة ماديا على ذلك ، وهذه الاداة هي جيش الشعب الثوري .

ان تحريك العمال والاضرابات والعمل الديمقراطي بين الجماهير يتطلب اداة كهذه تبنى وسط الكفاح المسلح الذي تشكل حركة العصابات المسلحة اليوم طليعته . ان دعم هذا الجيش الشعبي النامي والمتطور والالتفاف حوله والدفاع عنه هو واجب الثوريين الاول ..

ان وراء اللفظية المضللة والمجلس الوزاري المدني — العسكري عبارة « صنع في أميركا » ، وهي نفس العبارة المنطبقة على الجيش الذي اقام المجازر للعمال واستلم السلطة عام ١٩٦٤ .

عن « الانتر كونتيننتال برس »
ترجمة : عفيف فراج



طلاب

ردّ على نقد من

لجان اسبوع فلسطين في مركز الدراسات العليا

بعد أن رفض « بوييه » أسبوع فلسطين بسبب علاقات ودية بين فرنسا واسرائيل ، اجتمعت لجان اقامة أسبوع فلسطين للاتفاق على خط العمل من خلال هذا الموقف وكان هناك خطان : خط يكون خلفية التقييم الذي صدر في الحرية ـ عدد ٥٠٥ ـ تاريخ ٩ اذار ١٩٦٩ ، والذي فشل عند التصويت ، والخط الذي أملى خطوات العمل .

يقوم هذا الخط على تحليل موقف بوييه بكل ابعاده : ان في رفض بوييه لاسبوع فلسطين ، فرصة يجب استغلالها لفضح الاستعمار الثقافي وتناقضه مع الواقع اللبناني . كيف ذلك ؟ علينا ألا ننسى أن ما رفضه «بوييه» هو أسبوع فلسطين ، وأن دخول القضية الفلسطينية في وضع ما ، بأي شكل كان ، حتى بشكل الاعلام والمحاضرات ، يسيس هذا الوضع .. فرفض بوييه لاسبوع فلسطين لا يمكنه أن يكون الا لاسباب سياسية . لكن هذه الاسباب قد تكون خفية وقد تكون معلنة . وبدت واضحة في قول بوييه : « ان اقامة اسبوع فلسطين ضمن الكلية ، سيعرض مصالح فرنسا الودية مع اسرائيل والولايات المتحدة » .. زد الى ذلك قوله : « انا وحدي اقرر وأنفذ » . فلم يعد من الصعب عندئذ اظهار المعنى السياسي لموقف بوييه ، أي أنه لم يعد من الوارد الانطلاق من المطالبة بالحريات الديمقراطية ، للف الطلاب حول هذا الشعار والوصول معهم الى تحليل موقف بوييه في معناه السياسي الخفي .

لذلك ، طرحت لجان دعم المقاومة الفلسطينية في مهرجان يوم الاثنين ، شعار استقالة بوييه بعد أن أشبعت معنى مفهوم « الاستقالة » بحثا . فوضحت أن ما يهمها ، ليس « بوييه » كشخص معين ، بل بوييه كممثل لادارة فرنسية لا يمكنها أن تأخذ موقفا مخالفا ، حتى على يد ممثل اخر ، لانها ، كما صرح بوييه ، تعرض مصالحها الخاصة الاستعمارية . وكان من الواضح أن بوييه ، وان لم يستقل هو نفسه ، اذا عاد وتراجع عن موقفه المتصلب ، وسمح باقامة اسبوع فلسطين سوف يعود الى موقفه الفوقي السلبي مرة اخرى ، اذا ما اراد الطلاب اقامة « اسبوع ضد الاستعمار » مثلا . أي بمعنى اخر ، كان الخط يهدف الى فضح الاستعمار الثقافي وتناقضه مع الواقع اللبناني ، من خلال ملاحقة الادارة وحشرها في مآزق لا يمكنها الا أن تظهر فيها على وجهها الحقيقي . ربما كان شعار « استقالة بوييه » غير واضح تماما ، لفظيا ، وأن الالتباس حوله كان ممكنا ، لكن هذا لا يبرر انتقاد الذين يرون فيه عفوية وطفولة وتطرف ، لان الشعار الوحيد الذي كان بامكانه أن يجعل الخط اكثر جلاء ، هو شعار « الصراع ضد الاستعمار الثقافي » ، الذي لا يقل عن الاول بل يفوقه تركيزا على فضح الاستعمار .

الى ماذا يهدف الذين يريدون اعتماد شعار الحريات الديمقراطية لا غير ؟.. الى جمع الطلاب حولهم للعمل على كسب هذه الحريات؟ ألا يرون أن هذا غير ممكن؟ .

اذا عدنا الى تحليل اوضاع الكلية والسمات الطبقية لطلابها ، وجدناهم ينعمون بكل ما يحتاجون اليه من قاعات ومكتبات وتفرغ ، وأنهم ينتمون الى « البورجوازية الكبيرة والفئات العليا من البورجوازية الصغيرة » . هذا ما يصل اليه رافعو شعار الديمقراطية من خلال تحليلهم للواقع ، وهذا هو حقا الواقع . لكن تحليلا كهذا يؤدي بهم الى نتائج تتناقض وهذا التحليل . انهم يركزون عملهم على امكانية توحيد الطلاب كلهم حول شعار الديمقراطية ، ضد ادارة مستبدة تريد خدمة مصالحها الخاصة (مع العلم أن الادارة في الكلية لا تتميز عن غيرها من ناحية الحريات الديمقراطية) . اي أنهم ، في خاتمة المطاف ، يهدفون الى تكوين تنظيم نقابي لطلاب الكلية .

وهي استنتاجات غير منطقية بالنسبة للتحليل الذي يسبقها : اذا كانت مصالح الادارة مصالح الاستعمار ،

واذا كان الطلاب من البورجوازيين الكبار ، أي من الطبقة التي تعيش على عاتق الاستعمار ،

فكيف يمكن اثارة الطلاب ضد هذه الادارة اذا كانت مصالحها لا تتعارض مع مصالحهم الخاصة ، لا سيما وأنهم لا يحتاجون ـ كما ورد في التحليل ـ الى أي مطلب مادي أو ثقافي محض والعمل في سبيل تنظيم نقابي لا يرد الا في نطاق جامعة وطنية ، أي في مرحلة بعيدة جدا .

خلاصة القول أن طلاب الكلية في اكثريتهم ، يتجانسون مع الادارة ويتفقون معها . والاقلية الواعية التي قامت بالحملة ضد الادارة ، تكون اقلية يعود وعيها الى مثاليتها وتطلعها السياسي العام . لذلك ، عندما وقف بوييه رافضا ، قسم موقفه الطلاب مباشرة وبطبيعة الحال ، الى مساندين ومعارضين (لجان اسبوع فلسطين وسواها) . والحملة كلها كانت تتوجه الى قسم من الطلاب ، لا موقف لهم ، لعدم وعيهم السياسي وعدم ربطهم مواقف مجزأة كموقف بوييه ، بأسباب سياسية استعمارية .

فانقسام الطلاب اذا لم يكن مفاجئا ..وكانت لجان اقامة اسبوع فلسطين تتوقعه منذ البداية لانها ركزت عملها على استنتاجات صحيحة لتحليل الوضع الطبقي في الكلية . وفي توقعها هذا لتصلب اليمين ، لم تفكر بتوقيف العمل أو تلطيفه ، لان مواقف اليمين المتحجرة والعنيفة تدخل في حسابات كل عمل يساري يقوم على اقلية ، فالاحداث لم تسبقها وتابعت عملها مركزة اياه يوما بعد يوم على الاقلية التي التفت حواليها . فمن مهرجان الاثنين الى اللجان التي توبعت طوال الاسبوعين ، الى الجمعيات العمومية لليسار كل مساء ، كانت تحاول توثيق الروابط بين الافراد المشاركين لتبدأ عملا طويل النفس مركزا .

هكذا لم نصل الى مأزق ، لا بل العكس تماما . هل يظن من يلوح بالفشل أن اليسار كان ينوي من خلال حملته ضد الاستعمار احراز الانتصار الكامل ولف ٦٠٠ طالب حوله؟ رأينا كيف لا ، وكيف أن القائمين بالحملة كانوا يرون حدودهم منذ البداية على خلاف هؤلاء الذين يعيرونهم بالعفوية والحماس ، والذين يؤمنون بامكانية تحويل ستمائة بورجوازي كبير الى ستمائة يساري ثوري ، من خلال العمل لكسب الحريات الديمقراطية ؟

ومن خلال خط العمل يمكن تقييم النتائج التي أسفر عنها :

ـ اجتمع اليسار كل يوم من الاسبوعين ضمن جمعيات عمومية ، دار النقاش فيها ساعات طويلة لتقييم العمل وتهيئة العمل المقبل . واشتدت العلاقة العضوية بين الافراد ... واتفقوا على تكوين لجان وتقسيم العمل بين هذه اللجان لتسييس اعضائها وادخال جو من الوعي السياسي ضمن الكلية وكسر انحرافها وانعزالها عن الواقع .

ـ فرض اليسار على اليمين مواقف صبيانية عزلته عن باقي الطلاب .

ـ كما فرض ثبوته ، حرية الكلام والرأي ضمن الجامعة رغم تهديدات اليمين واستفزازاته ..

لذلك تدعو لجان تحضير اسبوع فلسطين في الكلية ، كل يساري مخلص ، الى الانضمام الى هذا الخط لترسيخ مواقعها وتعميق اتصالها..

تتمة ـ مصلحة الكهرباء .. الاستفتاء والفتوى

احالة القضية ثانية الى وزارة العمل « المرجع الوحيد الذي تتوفر فيه الثقة والبعد عن التحيز ..؟! » ، غير أن وزارة العمل التي كانت فتواها غامضة أقلقت القضية ضميرها هي الاخرى ، فأحالتها الى مصدر لا مجال للشك في نزاهته ، الى وزارة العدل . ومن هنا صدر القول الفصل الذي يقطع جهيزة كل خطيب . واذا بالفتوى الصاعقة تصدر وتقضي هذه الفتوى بضرورة حصول الاقتراح على ثلثي المنتسبين للنقابة ، ولما كانت هناك صعوبة في تجميع هؤلاء المنتسبين جميعهم في مكان واحد فقد قضت الفتوى بأن يتم الاقتراع في صندوق متجول يمر على مراكز العمل. كانت هذه الفتوى لا تدع للاقتراح مجالا للنجاح اذ أنه يسقط دوما على محك الثلثين ، عدا عن ان حشر كل المنتسبين في التصويت رغم ديمقراطيته البالغة، يدفع الى التصويت العناصر ذات الوعي المهني المتخلف التي لا تكلف نفسها مشقة الاهتمام بهكذا قضية ، والتي تسقط مباشرة تحت تأثير الادارة. كما أنه يتيح لرؤساء العمل في بعض المناطق البعيدة عن بيروت أن يجيروا احيانا اصوات العمال الذين يعملون في وحدتهم لصالح الادارة ، وذلك لضيق الوحدة العمالية، والتأثير المباشر الذي يمارسه الرئيس على العمل ، عدا عن بعد المناطق عن النضال النقابي «(١)» . هكذا بعد أن تحققت النقابة من أن المشروع صار على وشك أن يسقط في احابيل الفتاوى ، صار في وسع اعضائها أن يغسلوا ايديهم مما حدث وأن يصبحوا على رأس المدافعين عن الانتخاب بطريقة اللائحة (أي تعديل النظام الداخلي) . غير أن القضية لم تجر بكاملها على هذا النسق فان بعض أعضائها تابعوا خطهم حتى وصلوا لدرجة الانحياز للادارة ، كرئيس النقابة نفسه ، وبعضهم كان ـ كما ينبغي لنقابي خبير ـ باطنه يختلف عن ظاهره . كما أن الادارة لم تعدم وسيلة للدعاوة ضد المشروع فاعتبرته من وحي الاضراب . وادعت أنه يجعل للعمال غلبة على الموظفين ، وفرض رؤساء المصالح في مناطق عديدة كشتورة ، والذوق ، ومشغرة ، وحاصبيا على عمالهم تأييد الانتخاب على اساس المصلحة : النتيجة كانت أن سقط المشروع على محك الثلثين ، كما كان متوقعا . لكنه سقط على حافة النجاح ونال ١٫٠٥٦ صوتا (أي أقل من الثلثين) مقابل ٦٣٥ صوتا ذهبت للانتخاب على اساس المصلحة . غير أن المعركة لم تكن كليا خاسرة بل كشفت امكانات جديدة للعمل العمالي . ففي بيروت والمناطق استطاع المندوبون اثناء اتصالهم بالعمال أن يتحسسوا وجود طاقات لا بأس بها تهدرها السياسة الانتهازية لمجلس النقابة . من هنا تنطلق لجان العمل النقابي«(٢)» لتحرك القاعدة العمالية ، ولتضعها دائما أمام صورة واضحة عن السلوك الانتهازي لمجلس النقابة ، لتشهر بهذا السلوك وتجر المجلس النقابي الى أن يكشف انسلاخه النهائي عن القاعدة العمالية وغرقه في احابيل السلطة، وتعارضه الحقيقي مع مصالح القاعدة . ولترفع عبر العمل من مستوى الوعي المهني . أما مجلس النقابة المبجل واعضاؤه اليساريون فبعد أن أغرقوا القضية كلها في احبولة الفتوى ، خرج اعضاؤه ليمنوا العمال بفتوى جديدة من وزارة العمل تلغي ما جرى وتقضي بتعديل النظام الداخلي .

بماذا نسمي هكذا اسلوب ؟ أي استخفاف بالعمال يحمله هؤلاء وأي زحف أمام السلطة يجرون الحركة العمالية اليه ؟ على كل حال ، من المطلوب أن تؤسس لجان العمل بدايات عملها وتترك السيد أسعد عقل مكانه في انتظار فتاوى جديدة .

١ ـ أغلب عمال هذه المصالح هم عمال استردوا من مصالح كانت من قبل ذات امتياز فردي قبل أن يجري تأميمها .

٢ ـ تجد نصا لمنشور اصدرته لجان العمل النقابي حول الاستفتاء في صفحة ٧

تتمة ـ الاعتداء الاسرائيلي على عيتا الشعب

السلطة تخرج من الباب ، والزعماء يدخلون من النافذة . هكذا يريدون أن يحولوا مأساة الجنوب الى لعبة هازلة . في وسع الغضبة الفلاحية أن تحمل في قمتها لفترة ما ، صورا مهلهلة ليست من جنس هذه الغضبة ولا من طينتها .

غير أن المسيرة الفلاحية الحقيقية تتوجه كلها بهتاف واحد : السلاح والملاجىء والتحصين . والقوى المبادرة الى تنظيم الفلاحين في ميليشيا شعبية للدفاع الوطني ، هي وحدها القادرة على أن تتركز محل السلطة المنسحبة ، لا المؤتمر الشعبي الذي تتصدره القيادة العائلية ـ الاقطاعية ولكن المجالس الشعبية المعبرة عن الارادة الشعبية وهي القادرة على طول المدى على أن تكنس من قمة المد الشعبي القادة الذين ليسوا من طينته ، ولا هم تاريخيا في جدته ومستواه .

رسائل

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية فرع الطلاب في باريس

مؤامرة جديدة تحاك ضد الحركة التقدمية في المغرب

منذ اكثر من شهر ، والانباء الواردة الينا من المغرب ، تنبىء بعملية اخرى بوليسية واسعة النطاق ضد حزبنا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ـ ويقوم الان النظام الاقطاعي المغربي المعتمد على حلفائه الامبرياليين بتنفيذ المرحلة الاولى من مخططه وهي : التكييف النفسي للرأي العام الوطني والعالمي .

وبالفعل ، فقد قادت السلطة منذ شهر نوفمبر ١٩٦٩ حملة خاصة بنشر اخبار خاطئة عن « اكتشاف » لـ « مؤامرات » متوالية: فمنذ ١٨ نوفمبر اختصر عرض القوات المسلحة الملكية بدعوى مفاجأة فصيلة من الجيش واسلحتها محشوة ، وفي غداة مؤتمر القمة العربي بالرباط أعلن « اكتشاف» مؤامرة عسكرية كانت تعد بالجسيمة . وفي نفس الوقت اختطف الرفيق محمد الفرقاني عضو الجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية وعديد من مناضلينا بأقاليم مراكش ، الدار البيضاء ، سلا وفاس، ونقلوا الى فيلا المقري ، وأتهم بعضهم باحراز السلاح .

منذ هذه اللحظة ، بدأت مرحلة جديدة ، فقد اطلق البوليس والجيش الرصاص على مظاهرة الفلاحين في اقليم سطات ، فقتل ستة اشخاص والقى القبض على مائتي شخص . وفي الدار البيضاء قام البوليس بغارة القى القبض فيها على ٤٠٠ من « المشتبه فيهم » من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وقد اجرى التحقيق معهم . وفي بداية يناير ، منع التجول ليلا في جميع انحاء اقليم وجده بحجة البحث عن قتلة أحد الاطباء ، ولكن ترك الناس يسمعون أن السبب في ذلك ، هو هروب مجموعة من المجندين في الجيش وعودة المنفيين السياسيين بطريقة سرية .

ولم يعلن المسؤولون حتى ذلك الحين اي بيان من اجل توضيح اسباب ومعنى هذه الحملة . ولم تتحدد مرامي السلطة الا في ٢٧ يناير ١٩٧٠ ، حيث القي القبض على ستة من مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في اسبانيا بطلب من الحكومة المغربية بتهمة الاعداد « للمؤامرة » لقلب النظام الملكي . ان حياة هؤلاء المناضلين في خطر ما دام الذين طالبوا بتسليمهم هم جلادو ومعذبو رفيقنا المهدي بن بركة المتهمين في « مؤامرة » ١٦ يوليو ١٩٦٢ .

ان المرحلة الثانية من المخطط هي الان في حيز التنفيذ . لذلك فانه يجب ان نتوقع : موجة من الاعتقالات « لمشاركي المنظمين » في المؤامرة « المدبرة » من طرف المعتقلين باسبانيا ، والاكتشافات « للمخطط الاجرامي» لقلب نظام الحكم « والاعترافات » المنشورة في صحافة السلطة المكتوبة والمسموعة ، ثم تأتي بعد ذلك المحاكمة الكبرى حيث تتوالى الاحكام بالاعدام وبالمؤبد وبالعشرين سنة اشغال شاقة .

ان « مؤامرة » يوليو ١٩٦٣ ، والمحاكمة التي أعقبتها تجعلنا نتوقع هذه النتيجة ان هذه التمثيلية لا تهدف الا التصفية النهائية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية وغيره من المنظمات التقدمية ، وذلك لان النظام المغربي في اشد الحاجة الى القمع من اجل تثبيت سياسته الخاصة بالاستغلال وبالنهب الاستعماري الجديد المنظم .

ان السياسة الفرنسية في البحر الابيض المتوسط في حاجة لكي تنجح الى الوفاق في المغرب العربي ، ولكن بصفة خاصة الى الاستقرار عند اكثر حلفائها اخلاصها وهو النظام الاقطاعي المغربي ، وذلك من أجل الحيلولة دون حدوث « الموعد مع التاريخ » كالذي حدث في ليبيا . ومن تونس الى نواكشوط ، ومن مدريد الى باريس فان المصلحة الوحيدة هي : دعم الرجعية المغربية الخائرة .

لقد منع حزب التحرر والاشتراكية ، وما زال قائداه علي يعته ومتعيب الريفي رهن الاعتقال ، ويستهدف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب للقمع ، وقد اعتقل عديد من مناضليه وخاصة الرفيق بن بركة عضو اللجنة التنفيذية ، وتقمع بقسوة مظاهرات العمال والطلاب والتلاميذ .

ان هذا التصعيد في القمع يهدف الى التصفية النهائية لجميع المقدمات التقدمية وذلك لانه من اجل « نزع صفحة التاريخ غير القابلة للترميم » التي تحدث عنها الحسن الثاني في لوموند حول قضية اغتيال رفيقنا المهدي بن بركة ، يجب الابادة الكلية لاي اثر للتقدمية .

ان الوضعية السياسية في المغرب لم تكن ابدا اشد خطورة مما هي عليه الان منذ يوليو ١٩٦٣ ومارس ١٩٦٥ .

اننا نوجه النداء للرأي العام الديمقراطي العالمي من اجل ان يقف ضد هذه الموجة الخطيرة من قمع وتصفية المنظمات التقدمية في المغرب .

في ذكرى مرور ٣ سنوات على استشهاد الطالب

ادوار غنيمة

يا جماهيرنا الطلابية

في ذكرى مرور ثلاث سنوات على مقتل الطالب ادوار غنيمة ينبغي على الحركة الطلابية في لبنان ، ان تقف تحية لذكرى اول شهيد قدمه النضال الطلابي وتأكيدا لوحدة النضال واستمراريته . ان السلطة التي لم تتورع منذ ثلاث سنوات عن اطلاق الرصاص على الطلبة المتظاهرين ولم تتورع في يوم ما عن قمع التحرك الطلابي بالعنف ، تستمر في سياستها الرامية الى حرمان الطبقات الفقيرة والمتوسطة من حق التعلم وقصر طموح ابنائها على ان يكونوا خدما وضيعين لاجهزة الدولة وترك القطاع التعليمي نهبا للسماسرة والتجار .

ان النضال الطلابي كان يصطدم دوما باحتكار التعليم ولاوطنيته وكونه محل نهب قطاعات واسعة من السماسرة .

لذا لم يكن التعليم منفصلا اطلاقا عن السياسة والاقتصاد ، ولم يكن غريبا كذلك أن تواجه السلطة بقمع دموي النضال الطلابي الذي كان دائما يضعها في مأزق .

ان مقتل ادوار غنيمة لا يعمد فقط بالدم ولكنه يعطي للنضال الطلابي معناه الحقيقي هو كونه نضالا ضد لاوطنية الحكم والتحالف السياسي والاقتصادي الحاكم ، وكونه من جهة اخرى نضالا لا يقتصر على الطلاب بل يرتبط بالاف الاباء الذين يعيشون نفس المخاطر التي تتهدد ابناءهم .

انه لمن المؤسف ان النضال الطلابي بعد مقتل ادوار غنيمة الذي وضع الطلاب امام المواجهة الحقيقية التي يتعرض لها نضالهم ، من المؤسف ان النضال الطلابي انحسر بعدها بدل ان يتصعد وصار متقطعا مبعثرا ومجزءا بحيث لم تستطع الحركة الطلابية الثانوية ان تخوض بعدها معركة كبيرة ، بينما تتوفر بصورة دائمة جميع اسباب المعركة ، وتزداد الضغوط التي يتعرض لها الطلاب حدة وقساوة كما يظهر لنا في التعديل المزور المشبوه الذي ادخل على البرنامج وزاده سوءا ان احد الاسباب الرئيسية التي ادت الى هذا الانحسار والفوضى في النضال الطلابي يتجسد بلا شك في التبعثر والتجزئة والتشرذم الذي تعيشه الحركة الطلابية الثانوية والناتج عن اتساع الجسم الطلابي وتوسعه .

لذا فان المطلب الرئيسي الذي تضعه في هذه المناسبة الحاسمة من النضال الطلابي ينبغي أن يرتفع قبل كل شيء باتجاه اتحاد طلابي نقابي للطلاب الثانويين في لبنان ، ولذا فاننا ندعو جميع الطلاب الثانويين الى الانتظام في لجان العمل الطلابي للتحضير لاتحاد للطلاب الثانويين في لبنان والى متابعة المعركة الطلابية والاستمرار فيها .

تتمة ـ مهزلة المقاصد

اذ أن هذا لن يقوم الا على أساس اختراق العلاقات التي تضع حدود تحركهم وتوجههم السياسي . من المأساة أن نجد في مقابل فكر محلي يصدر عن المنطقة الغربية ماركسية تسعى لان تهدم الفاصل بينها وبين التفكير المحلي .

★ ● ★

أما من نظرة على ما حدث ؟ هل نستطيع أن نعتبره اعادة فتح للمنطقة الغربية؟ بعد تشرين نلاحظ تقلص الهيمنة السياسية للسلطة واختراق هذه الهيمنة بشكل مادي « المقاومة والمخيمات » ، وتفكك النظام السياسي « السلطة الفعلية والاقطاع السياسي » . أن هذا الوضع لا يحرر القوى الموجودة فحسب بل يفرض ضرورة اعادة تركيب العلاقات القائمة بينها . لكن هل يمكننا أن نقتصر في تفسير ما حدث على هذه النقطة : اعادة تركيب العلاقة بين القوى ؟. من الضروري أن نفهم أن الاقطاع السياسي في المناطق الاسلامية قد اضطر ، لحماية ما تبقى من شعبيته ، الى أن ينسلخ عن النظام السياسي وأن يقترب أكثر من قاعدته الجماهيرية ، الامر الذي حرره من كثير من التبعات التي يفرضها كونه جزءا من النظام السياسي . وهكذا في محاولة السلطة لاعادته الى الصف ، لا بد أن تكون « السلطة الدينية » حصان طروادة الدائم ، فهذه السلطة عدا عن أنها ليست في الاصل جزءا من الاقطاع السياسي ، فهي لا تملك قاعدته الجماهيرية ، وهي لذلك اكثر حرية منه في عقد تحالفاتها ومساوماتها . من هنا نفهم كيف كانت السلطة الدينية تتقدم أمام أية هجمة للسلطة سواء في الجنوب أو في بيروت. ومن هنا نفهم الدلالة السياسية لحفلة صادق جلال العظم مثلا . غير أن هذا لا يكفي لتفسير الزخم الذي اشتعلت به المعركة والقوى التي استنفرت فيها والتي اخذت شكل تظاهرة عارمة للتركيب الاجتماعي السائد بكامله . هل يرتبط هذا فقط بما يوفره تفكك النظام السياسي من فرصة لتصفية الحسابات القديمة بين رؤوس الاقطاع السياسي وأذنابه ؟ أم أن هذا الاستنفار الكبير للقوى يتعلق بحالة الهدنة النسبية التي تعيشها السلطة حاليا مع المقاومة الى جانب الحدود التي تقف المقاومة الان عندها في المخيمات والجنوب لا تتخطاها لتركيبها الذاتي والظروف المفروضة عليها مما يجعل السلطة تتوجه هذه المرة بالهجوم للقطاعات المنسلخة عن النظام بغية أن تفرض بالقوة وحدة النظام السياسي . ربما لتستطيع بعد ذلك أن توجه ضربة قاسية للمقاومة نفسها .

في النهاية نطرح سؤالا طرحه الجميع بدون أية اجابة : من المنتصر في هذه المبارزة ؟ عثمان الدنا وجماعته أم صائب سلام ؟ رغم كل الظواهر ، السلطة هي التي خرجت منتصرة من المعركة ، مهما يكن حساب المكاسب ، فقد استطاعت أن تشل خصمها ، في الوقت الذي ورطت فيه اصدقاءها بصراع طويل تجني ثمراته لصالحها في اخر الامر .



الحرية
اسبوعية
سياسية
عربية

في النقاش حول شعار «الدولة الفلسطينية الديمقراطية»

ازالة الكيان الاسرائيلي بين التعصّب القومي والموقف الاممي

بيروت ● الاثنين ٢٢ — ٣ — ١٩٧٠ ● العدد ٥٠٧ ● السنة الحادية عشرة ● الثمن ٢٥ قرشا لبنانيا ● BEYROUTH ● 23-3-1970 ● AL- HOURRIA- No 507

من القصف الاسرائيلي الى اغتيال الفدائيين







اليسار الالماني وحركة المقاومة الفلسطينية





استشهاد السيدة هناء الشيباني الفدائية العراقية في الجبهة الشعبية الديمقراطية